جامعة محمد بوضياف المسيلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: إستراتجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية
تحت عنوان

الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي
-أكراد العراق نموذجا-

إعداد الطالب:
- فاتح العياشي

إشراف الدكتور :
- حسام الدين بوعيسي

أعضاء لجنة المناقشة

- عشور سليم	جامعة ممد بوضياف المسيلة	رئيسا
- بوعيسى حسام	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مشرفا ومقررا
- طيايبة ساعد	جامعة محمد بوضياف المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2018/2017

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء:

إلى والدتي الكريمة اعترافا بعمق النضال

إلى روح والدي رحمه الله وطيب ثراه

إلى زوجتي الغالية بناتي ملك ولجين ونور اليقين

إلى أخواتي وديعة أبي ومهجة روحي وأخوي سامي

وخالد وكل أفراد أسرة العياشي

كلمة شكر

إلى الدكتور حسام الدين بوعيسي الذي تفضل وأشرف على هذا العمل ومنحنا بسعة عقله

وعطفه الخطوط الأساسية لهذا العمل.

نتقدم بتحية شكر وتقدير لجميع زملائي الذين أفادوني في هذا الموضوع من قريب أو بعيد،

أخص بالذكر الدكتور فيصل مبرك.

إلى جميع أساتذة العلوم السياسية بجامعة المسيلة العاملين على بعث روح الفكر في

أنفس الطلبة النبيلة.

مقدمة

يعتبر الاختلاف سنة كونية وظاهرة لها ما يبررها من الناحية الأنطولوجية والابستيمولوجية فبالعودة إلى تاريخ الحضارات التي سادت وبادت تكشف بعمق الهجانة التي لحقت بالجنس البشري من الناحية الوراثية والثقافية، هذا ما ترتب عنه تاليا قيام دول تتميز بالاختلاف، تتصف بهوية هجينة فتكاد تكون داخل كل دولة في الوطن العربي قوة صامتة أو ناشطة تتميز بالاختلاف الأمر الذي يطرح مسألة حقوقها ومكانتها داخل هذه الدولة، ومدى اندماجها وانصهارها فيما يسمى بالهوية الغالبة أو الهوية السائدة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن البؤس الديمقراطي أو الديمقراطية العرجاء الموجودة في الوطن العربي ساهمت وعجلت في إذكاء شرارة قضايا الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ناهيك عن اعتماد بعض الدول الكبرى ذات الطابع الإمبريالي على ورقة الأقليات وحقوق الإنسان لتأثير في البيئة الداخلية مما يساهم في إضعاف الدول على مستوى البيئة الدولية.

تضم معظم دول العالم أقليات كبيرة متنوعة بأصولها وثقافاتها أو دياناتها إذ نادرا ما نجد في دولة مجتمعا أحادي الدين واللغة، ولا يؤدي وجود أقلية دينية أو عرقية أو مذهبية بالضرورة إلى التصادم أو قيام معضلة سياسية أو أمنية أو بداية حرب كونية، فهناك كما يرى غسان سلامة بحق أقليات نشطة سياسيا وأخرى مستكينة، أقليات تسعى للإبقاء على الشعور الأقلاوي وعلى شخصيتها الذاتية وأخرى أكثر استعداد لمستوى عال من الاندماج الاجتماعي والسياسي.

إن الاستقرار في المجتمع العربي المليء بفسيفساء من الإثنيات والأقليات مرهون بهيمنة هوية وطنية اندماجية خاصة لدى صناع السياسات العامة حيث الفرد أيا كان انتمائه العرقي أو الديني أو المذهبي مواطنا متساويا في الحقوق والواجبات تحت كل الظروف حيث يصبح الولاء للمجتمع أو الأمة انطلاقا من قيم مشتركة موحدة لأفراد المجتمع.

وبوجه عام يعد احترام التنوع الحضاري المبدأ الأساسي من أجل مجتمعات تعمل على المساواة والتضامن، وفتح المجالات للأقليات للمشاركة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كبوابة أساسية للقضاء على العنصرية والتميز وكره

الأغلبية للأقليات، ونظرا لما تحظى به دراسة حقوق الإنسان من أهمية خاصة، تعود للارتباط الوثيق بين حقوق الإنسان من جهة والحكم الراشد والتنمية المستدامة والاهتمام العالمي بحقوق الإنسان من جهة أخرى، والتي من أهم موضوعاتها حقوق الأقليات ومكانتها نظرا لارتباطها الوثيق بالاستقرار والسلم الأهلي في داخل المجتمعات، فالصراع بين الأقليات والأغلبية غالبا ما يؤدي إلى وقوع اضطرابات محلية في الدولة الواحدة ومثال ذلك السودان، وسوريا، والعراق، ويمكن ذكر المرتكزات الأساسية للدراسة في النقاط الآتية.

أ- أهمية الدراسة:

تنبع قيمة الدراسة من الدور الذي تلعبه الأقليات في مستويات وأصعدة مختلفة في الوطن العربي فإذا ما نظرنا إلى الأقلية الكردية نجد أنها نموذج للمطالبة بالحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية، ومن جهة أخرى تلعب دورا في عدم استقرار الدول المتواجدة بها على غرار العراق وسوريا، وذلك بسبب أعدادهم الكبيرة التي تفوق باقي الأقليات عددا ولهذا يكون ولاؤهم مختلفا تبعا للبلد الذي يعيشون فيه، بالإضافة إلى الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للمنطقة العربية المتواجدة بها هذه الأقلية، والتي تعرف الكثير من التصادمات والنزاعات لا سيما سوريا والعراق وبروز تصادم المصالح بها بين الأطراف الخارجية، التي زاد اهتمامها بالمسألة الكردية، وبالتالي عدم الاستقرار في هذه الأخيرة إلى جانب هذا، فهذه المسألة ترتبط بعدد من الدول العربية مما جعلها مسألة حساسة عند التطرق إليها وطرحها، فدراسة هذا الموضوع تمكن من معرفة طبيعة النتائج والانعكاسات التي تحدثها الأقليات على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي خاصة في الوطن العربي، وبالتالي فإن أهمية الدراسة إضافة لما سبق تنبع من ضرورة إيجاد الصيغ السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى صناع القرار، من أجل استيعاب وفهم ما يصدر عن هذه الأقليات بهدف إبقاء الدول التي تنتمي للعالم العربي موحدة وقطع الطريق على كل جهة خارجية تعبث بأمن المنطقة.

ب-أسباب اختيار الموضوع:

1-الأسباب الموضوعية:

تكمن في أهمية الموضوع من جهة وحساسية طرح مشاكل ومسائل الأقليات في الوطن العربي وبالتالي يكون لزاما على الباحثين محاولة فهم القيم والمرتكزات والأسس والمطالب المتعلقة بالأقليات وحقوق الإنسان وذلك لتفادي النزاعات الداخلية وما يترتب عنها من نتائج.

2-الأسباب الذاتية:

بالرغم من إدراكي لصعوبة اختيار هذا الموضوع لاسيما وأني ربطته بحقوق الإنسان والوطن العربي إلا أنني اخترته بفعل وجود مشكل كهذا في الجزائر ولقناعتي الذاتية بأن مشكل الهوية والأقليات لم يفهم ولم يطرح بعد بشكله السليم والموضوعي في الجزائر والوطن العربي بشكل عام، بالإضافة إلى محاولتي تقديم فهم وطرح داخلي بعيدا عن التصورات الجاهزة والتي ربما فرضها منطق العولمة.

ج- إشكالية الدراسة:

إن الإشكالية الأساسية التي حركت المعالم الأساسية لموضوعنا ترتبط بمدى ما تلعبه الأقليات في استقرار وأمن دول الوطن العربي بوصف الأقليات تلعب دور في جدلية الاستقرار وعدم الاستقرار داخل الدول، وهنا يبرز دور المسألة الكردية في استقرار أو عدم استقرار العراق الأمر الذي يجعل من الأقليات وحقوق الإنسان الشغل الشاغل لصناع القرار في الدولة، وهذا ما نلحظه في الدول العربية مثل :لبنان، سوريا، العراق، البحرين، المغرب العربي الكبير وما يحتويه من أمازيغ وغير ذلك، وهذا الأمر آثار تساؤل عام لدينا مفاده : كيف تؤثر الأقليات وحقوق الإنسان على استقرار الوطن العربي على ضوء الحالة الكردية في العراق؟

أسئلة الدراسة:

لقد أثارت إشكالية الدراسة عدة أسئلة هي :

أولا – ما واقع الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي؟

ثانيا– ما أبعاد المشكلة الكردية في العراق؟

ثالثا– مارد فعل النظام السياسي العراقي اتجاه توجهات الأكراد؟

رابعا–هل انتقل المواطن العربي من مفهوم الولاء للأقلية إلى الولاء للقومية والمواطنة؟

د–فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن الأقليات تتأثر بمدى استجابة صناع القرار لمطالبها وأهدافها ومنه تتحدد طبيعة تأثيرها وفقا لطبيعة مخرجات النظام السياسي والتدخلات الخارجية، كما أن استقرار أو لا استقرار الأنظمة السياسية لا يمكن تصوره بمعزل عن الأقليات وحقوق الإنسان.

–الفرضيات الجزئية:

أولا: كلما تم تسييس الأقليات زادت حدة التوتر وانعدم الأمن داخل الدول.

ثانيا: يلعب التوزيع الجغرافي للأقليات الغير منسجم دورا في زيادة عامل النزاع.

ثالثا: يلعب الفاعل الخارجي دورا كبير في تأزم قضايا الأقليات.

رابعا: الاستجابة لمطالب الأقليات الداخلية تحد من دور الفواعل الدولية.

و–منهج الدراسة:

اعتمدت في دراستي على المنهج التاريخي وذلك من خلال سرد الوقائع والأحداث التاريخية التي مر بها الوطن العربي منذ النشأة إلى اليوم، وكذلك التسلسل التاريخي لتطور المسألة الكردية مراعيا في ذلك التسلسل الزمني إلى جانب اعتمادي على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتفسير واقع العالم العربي إضافة إلى طبيعة العلاقة بين الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي، ولقد استخدمت في الفصل الثالث منهج دراسة الحالة من خلال إسقاط هذا المنهج العلمي على نموذج دراسة حالة الأكراد في العراق بما يخدم طبيعة الموضوع

ه–أهداف الدراسة:

هذه الدراسة تهدف إلى تحقيق الأهداف التالية.

أولا – تمييز مفهوم الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي.

ثانيا– أهم المقاربات المتعلقة بموضوع الأقليات.

ثالثا– بيان الأبعاد السياسية للأقليات في الوطن العربي.

رابعا– إبراز دور المسألة الكردية فيما وصل إليه عراق اليوم.

ز– مصطلحات الدراسة

- **الأقليات:** هي مجموعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين أو اللغة أو الثقافة أو السلالة أو العرق أو القومية أو المقومات الثقافية.

- **حقوق الإنسان:** مجموعة من الامتيازات التي تتصل طبيعيا بكل كائن بشيري، يتمتع بها الإنسان ويضمنها القانون ويحميها، وهي حقوق عالمية يتمتع بها جميع البشر بغض النظر عن عرقهم ولونهم وجنسهم، وهي حقوق كلية غير قابلة للانتقاص أو التجزئة.

- **الوطن العربي:** مفهوم سياسي يطلق على مجموعة الدول التي تقع في قارتي آسيا وإفريقيا ولغتها الرسمية هي اللغة العربية ولها ثقافة واحدة وتاريخ مشترك ولها نفس العادات والتقاليد، ويقدر عددها ب 22 دولة.

ك–حدود الدراسة

- **الحدود الزمنية** : واقع الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي والأحداث الكردية 1916 إلى غاية 25–03–2018

- **الحدود المكانية** :الرقعة الجغرافية التي يشغلها الوطن العربي من الخليج العربي وبلاد الشام إلى المغرب العربي الكبير

-**الحدود البشرية** :الوطن العربي وأصلياته(التركيبة الاجتماعية والديمغرافية)

ل–الدراسات السابقة

- دراسة بدر الدين صالح والموسومة ب(مستقبل العلاقة العراقية الكردية في ظل المتغيرات العالمية)هدفت هذه الدراسة إلى تقديم حلين للمسألة الكردية الأول ديمقراطي ينبع من الإرادة الشعبية، وعلى أساس الوفاق الكردي، والثاني انعدام الحل الديمقراطي للمسألة الكردية وبالتالي تعود إلى بعدها العالمي، وقد استخدم الباحث المنهج التحليلي الاستنباطي الاستدلالي وخلصت الدراسة إلى تحميل الحكومات المتعاقبة في العراق عدم حل المسألة.

- دراسة نيفين مسعد 1988والموسومة بالأقليات والاستقرار في الوطن العربي حيث ربطت دراستها بظهور مبدأ حق تقرير المصير واختفاء القيادات الكاريزمية، وافترضت الدراسة أن التعددية يمكن اعتبارها مدخل لدراسة الاستقرار السياسي، وقد استخدمت الباحثة المنهج التاريخي وذلك من خلال استقراء الحوادث التاريخية المختلفة المتعلقة بموضوع الدراسة وقد أظهرت الدراسة أن الأقليات في الوطن العربي هي انعكاس لتعدد الهويات والانتماءات وفي النهاية أوصت الدراسة أن يكون هناك بحث مستفيض عن الأقليات التي يعاني منها الوطن العربي

ل-ج- دراسة تيد 1955والموسومة ب(أقليات في خطر)هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على جميع جوانب الصراع العرقي في العالم المعاصر، وقامت هذه الدراسة على فرض أن عدد من الأقليات في العالم تواجه مجموعة من المخاطر وبالتالي معرفتها واجبة من أجل إيجاد الحلول استخدمت الدراسة المنهج الإحصائي ذو الدلالات السياسية وقد خلصت الدراسة إلى الابتعاد عن التسلط في معالجة القضايا المرتبطة بالأقليات.

م- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها.

أولا : تناولت علاقة الأقليات بحقوق الإنسان.

ثانيا : إن هذه الدراسة تناولت علاقة الاستقرار بالأقلية وتأثير ذلك على واقع الدول المنتمية للوطن العربي.

ثالثا : أن هذه الدراسة استندت إلى المقاربات النظرية في التحليل.

ن-الصعوبات والعوائق

واجهتني جملة من العوائق لعل أبرزها وأهمها تعقد الموضوع واشتماله على أبعاد متعددة الأقليات، الوطن العربي، حقوق الإنسان، المسألة الكردية، وكلا منها تصلح لأن تكون بحثا قائما بذاته، ولكني حاولت قدر المستطاع الوصول إلى بحث علمي موضوعي ومنطقي في التحليل يليق بدارس العلوم السياسية، وحقل العلاقات الدولية.

ص-تقسيم الدراسة: هذه الدراسة تنقسم إلى

ا – مقدمة

ب – ثلاثة فصول

ج – خاتمة

فبعد المقدمة قدمت في الفصل الأول إطارا مفاهيمي ونظري لموضوع الأقليات وحقوق الإنسان، وأهم المقاربات النظرية المتعلقة بالموضوع، وفي الفصل الثاني دراسة تحليلية لجيوبولتيكية الوطن العربي والأقليات وحقوق الإنسان، وفي الفصل الثالث تناولت حقوق الإنسان والأقليات في الوطن العربي أكراد العراق نموذج.

الخاتمة :وفيها النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة والحلول المقترحة وأهم الاستنتاجات المتعلقة بموضوع دراستنا.

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الأقليات وحقوق الإنسان

- **المبحث الأول :مفهوم الأقليات وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة**
  - المطلب الأول :الأقليات وتصنيفاتها
  - المطلب الثاني :دلالات القومية والأمة وارتباطها بالأقليات
  - المطلب الثالث :علاقة الأقليات بالهوية
  - المطلب الرابع : أهداف الأقليات وآليات تجسيدها
- **المبحث الثاني : حقوق الإنسان بين العالمية وسيادة الدول**
  - المطلب الأول : حقوق الإنسان (التعريف والمصادر)
  - المطلب الثاني :الأنواع وآليات حماية حقوق الأقليات
  - المطلب الثالث :الانتقائية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول
  - المطلب الرابع: ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي
- **المبحث الثالث :المقاربات النظرية بين التفسير والحل للأقليات وحقوق الإنسان**
  - المطلب الأول:المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الأقلياتي
  - المطلب الثاني: أساليب وطرق إدارة النزاع الإثنو هوياتي
  - المطلب الثالث: المقاربات النظرية وسبل حل النزاعات الأقلياتية
  - المطلب الرابع: آليات حل النزاع الإثنو هوياتي

المبحث الأول: مفهوم الأقليات وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة

هناك علوم كثيرة حاولت مقاربة مفهوم الأقليات بفعل ارتباطه بالتركيبة الاجتماعية للدول ومن بينها الإثينوغرافيا، والأنثروبولوجيا الاجتماعية والعديد من الدراسات الفلسفية، مما جعلها دراسة معقدة وصعبة بحكم جوانبها المتعددة، إذ يجب معرفة مفهوم الأقلية وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة إلى جانب تصنيفاتها.

المطلب الأول: تعريف الأقليات وتصنيفاتها

إن الأصل اللغوي لكلمة أقلية في القاموس المحيط هي من كلمة: قَلَّ يَقِلُّ، فهو قَلِيلٌ، ونقول: "قَلَّ الشيء؛ أي نَقُصَ، وقوم قليلون وأقلاء"[1]، أي قُلُلٌ، وجاء في منجد اللغة والأعلام: «قَلَّ، وضده كَثُرَ».

أما في الاستعمال اليومي للمصطلح؛ فنجد في الموسوعة السياسية: «مجموعة من سكان قُطْرٍ أو إقليم أو دولة ما، تخالف الأغلبية في الانتماء العرقي»[2] .

أما عن تعريف الموسوعة البريطانية الجديدة فالأقلية هي: «مجموعة متمايزة ثقافيا أو إثنيا أو عرقيا ضمن مجتمع أكبر، وهذا المصطلح عندما يستخدم لوصف هذه المجموعة يحمل داخله شبكة أكثر من الآثار السياسية والاجتماعية»[3]، وبالنسبة لمعجم المصطلحات السياسية والدولية؛ فإن الأقليات: «مجموعة من رعايا دولة ما تختلف عن الأغلبية في الإنتماء الإثني أو القومي أو الديني، وغالبا ما تشعر الأقليات بالحاجة إلى تشريعات تضمن حمايتها وحريتها الدينية والثقافية ومساواتها مع الأغلبية في التمتع بالحريات والحقوق المدنية والسياسية»[4] .

إن التعريف الاصطلاحي لمفهوم الأقلية –حسب الدكتور أحمد وهبان– له معايير متنوعة ومختلفة ويبرز هنا ثلاثة اتجاهات فكرية بصدد تعريف الأقلية.

أولا: أنصار معيار العدد أي عدد أفراد جماعة الأقلية مقارنة بعدد باقي أفراد المجتمع .

---

(1)– ظاهر الزاوي الطرابلسي: ترتيب القاموس المحيط،ج3، مطبعة الاستقامة، القاهرة، مصر، 1959، ص 4.

(2)– الكيلاني عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ط3، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،بيروت، لبنان، 1990، ص 244.

(3)– حيدر إبراهيم، وميلاد حنا: أزمة الأقليات في الوطن العربي، ط1، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2002، ص 21.

(4)– ظاهر حسين: معجم المصطلحات السياسية والدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان، 2011، ص 41.

ثانيا: الاتجاه الثاني ومضمونه "أن الأقلية هي كل جماعة عرقية مستضعفة (التأكيد على معيار الوضع السياسي والاجتماعي للأقلية)" [1] .

ثالثا: الاتجاه الثالث وفحواه أن الأقلية هي الجماعة العرقية الأقل عددا والأدنى موقعا "[2]ومنه يمكن أن نرصد جملة من التعريفات للأقلية ومن بينها:

1- الأقلية هي مجموعة من السكان لديهم عادة جنسية الدولة غير أنهم يعيشون بذاتيتهم ويختلفون عن غالبية المواطنين في الجنس واللغة والعقيدة والثقافة والعادات، إذن الأقلية جماعة عرقية تختلف عن غالبية سكان مجتمعها من حيث المقومات الذاتية العرقية .

2- هي طائفة من البشر المنتمين إلى جنسية دولة ما متى تميزوا عن أغلبية المواطنين من حيث العنصر أو الدين أو اللغة"[3] .

3- هي جماعة من بين رعايا الدولة تنتمي بجنسها أو بلغتها أو بدينها إلى غير ما ينتمي إليه غالبة الرعايا"[4] .

4- هي ذلك الجزء من سكان الدولة الذي ينتسب أفراده إلى أصل قوم يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية هؤلاء السكان"[5] .

ومن خلال ما سبق يتبين أن أصحاب التعريفات التي أشرنا إليها أعلاه يستندون إلى معيار العدد وبالتالي الأقلية لا تعدو أن تكون إلا جماعة سواء كانت عرقية أو غير ذلك وإهمال كلي إلى الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية للأقليات، فالمعيار الوحيد هنا أن تكون جزء من كل، وحجم هذا الجزء لا ينبغي أن يكون إلا صغيرا إذا ما قارناه بالمجوع الكلي للسكان أي أن المعيار هنا عددي رياضي يتدرج من الأصغر إلى الأكبر .

أما من ناحية الاتجاه الثاني القائل بأن الأقلية جماعة عرقية مضطهدة هذه الاتجاه الذي يركز على معيار الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهذه الجماعة إذ تعد أقلية كل جماعة عرقية مستضعفة من الناحية السياسية، ومضطهدة "من الناحية الاجتماعية

---

[1] وهبان أحمد: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 151.

[2] محمد سامي عبد الحميد: أصول القانون الدولي العام، ج1، مؤسسة الثقافة الجامعية، د.ت، د.ط، ص 115.

[3] -المرجع نفسه، ص 115 .

[4] -حافظ غانم محمد: مبادئ القانون الدولي العام، ط3، ا دار النهضة العربية ،لقاهرة ،مصر، 1972، ص 523.

[5] مقلد إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، مصر، 1991، ص 106.

والاقتصادية وذلك بصرف النظر عن معيار العدد حيث أن هذه الجماعة حتى وإن كانت تمثل عددا كبير إزاء ما عداها من أفراد مجتمعهم "[1].

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن الموقع الأدنى لأي جماعة سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية يجعلنا نطلق عليها لفظ أقلية، فهذا المعيار يمكن أن نطلق عليه معيار سيسيولوجي أو معيار الأهمية، ولذلك نجد تعريف يرى أن الأقلية هي "مجموعة من الأشخاص في الدولة ليست لها السيطرة أو الهيمنة تتمتع بجنسية الدولة، إلا أنها تختلف من حيث الجنس أو الديانة أو اللغة عن باقي الشعب، تصبوا إلى حماية ثقافتها وتقاليدها، ولغتها الخاصة بها"[2].

إن الأقلية حسب هذا المعيار مرتبطة بثلاثة عناصر "متمثلة في المقومات الثقافية إلى جانب الشعور بالتمايز نتاجا لها والمصالح المستقاة من خلال الحرص عليها"، ومنه الأقلية هي "جماعة تشترك في واحد أو أكثر من المقومات الثقافية أو الطبيعية وفي عدد من المصالح التي تكرسها التنظيمات وأنماط خاصة للتفاعل وينشأ لدى أفرادها وعي بتمايزهم عن الآخرين نتيجة التمييز السياسي والاجتماعي والثقافي ضدهم مما يؤكد تضامنهم وبدعمه فأفراد هذه الجماعة يعانون من معاملة قوامها عدم المساواة مع الآخرين لذلك فهم يشعرون بأن ثمة تمايز جماعي يمارس في مواجهتهم"[3].

وهناك تعريف آخر قوامه أن الأقلية جماعة من الناس تختلف عن الآخرين في مجتمع ما من حيث العرق أو القومية أو الدين، وترى هذه الجماعة كجماعة متميزة، وعلاوة على ذلك فهذه الجماعة بعيدة عن السلطة ومن ثمة تكون عرضة للتمييز والاستعباد والمعاملة المختلفة"[4].

وخلاصة القول أن أنصار هذا الاتجاه وفقا لتصوراتهم واتجاهاتهم أن الأقلية هي أية جماعة عرقية شرط أن تكون الأدنى مستوى ومستضعفة وغير مسيطرة وتعاني من

---

[1]–وهبان أحمد: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، ص 158.

[2] –نيفين عبد المنعم مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1988، ص 19.

[3] WAGLEY: SHARLIS, MINORITIES IN THE NEW WORLD ; Colombia UNIVERSITY ;BERSS ;New york ;1985 ;P-04.

[4]– علام وائل أحمد: حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي العام، دار النهضة العربية القاهرة، مصر، 1994، ص 8.

الاضطهاد والاستعباد، بغض النظر عن عددها، فالأقلية إذن لا تتمثل بالعدد سواء كان كبيرا أو صغيرا. إنما تتمثل من حيث الأهمية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي.

أما إذا أتينا إلى مفهوم الأقلية الذي يربط أنصاره بين المعيار العددي ومعيار الأهمية أي بتعبير آخر أن الأقلية هي جماعة عرقية أقل عددا وأدنى موقعا نلاحظ أن أنصار هذا الاتجاه من المشتغلين بالدراسات القانونية حيث ذهبوا في تعريفهم للأقلية إلى الجمع بين معيار العدد ومعيار الوضع الاجتماعي والاقتصادي ومجمل تعريفاتهم تتمحور حول الأقلية "فالأقلية إذن هي الجماعة العرقية ذات الكم البشري الأقل والوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي الأدنى أو غير المسيطرة في مجتمعها"[1]، وهناك تعريف آخر من طرف أنصار هذا الاتجاه حيث أن الأقلية هي مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية الرعايا من حيث الجنس أو الدين أو اللغة أو الثقافة، وهي غير مسيطرة وغير مهيمنة وتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها"[2].

في عام 1985عرفت اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية الأقليات من طرف أحد أعضائها الأقلية كالآتي: "الأقلية هي جماعة من المواطنين في دولة ما يشكلون أقلية عددية ويكونون في وضع غير مسيطر في هذه الدولة ولهم خصائص عرقية دينية أو لغوية تختلف عن خصائص أغلب السكان ويكون لديهم شعور بتضامن فيما بينهم ويشجعوه وجود –ولو ضمنيا– إرادة جماعية للبقاء كجماعة متميزة، وهدفه هو تحقيق المساواة مع الأغلبية في الواقع والقانون"[3].

نلاحظ أن هذا التعريف مع جمعه وربطه بين العدد ومعيار الوضع الاجتماعي والاقتصادي من جهة والجانب الهوياتي لهذه الأقلية مما يترتب عليه تاليا الهدف الذي تسعى إليه الأقليات حسب التعريف والمتمثل في الوصول إلى تحقيق المساواة في الواقع وأمام القانون مع بقية أفراد المجتمع المشكلين للأغلبية داخله، ومن بين أعم وأشمل التعريفات المتعلقة بمفهوم الأقليات نذكر التعريف الآتي: هي الجماعة أو الجماعات العرقية ذات الكم البشري الأقل في مجتمعهم التي تتمايز عن غيرهم من السكان من حيث السلطة أو السمات الفيزيقية أو اللغة أو الدين أو الثقافة ويكون أفرادها مدركين لمقومات ذاتيتهم وتمايزهم

---

[1] – علام وائل أحمد: حماية حقوق الأقليات في القانون الدولي، مرجع سابق، ص 8.

[2]–السيد محمد جبر: الأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 97 .

[3] –اللجنة الفرعية لمنع التميز وحماية حقوق الإنسان: أنشئت في الدورة الأولى للجنة حقوق الإنسان1947 .

ساعين على الدوام إلى الحفاظ عليها غالبا ما تكون هذه الجماعة أو الجماعات في وضع غير مسيطر في ذلك المجتمع، كما يعاني كثيرا منها بدرجات متفاوتة من التميز والاضطهاد والاستعباد في شتى قطاعات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية"[1].

من خلال التعريفات السابقة تجدر الإشارة إلى وجود معايير أخرى تتعلق بتعريف الأقلية على أساس المشاعر أي مدى إحساس هذه الجماعة بالشعور الأقلاوي الذي يكون مصدره شعور هؤلاء الداخلي بالتميز على مستوى الذهن والواقع، وهذا التميز في الواقع يحدث "نتيجة ظروف تاريخية معينة يمكن تجاوزها، ومعيار التمايز عن الأغلبية وفي هذا الصدد يؤكد السيد على كتاني على معيار التمايز عن الأغلبية بتعريفه للأقليات بأنها جزء من سكان دولة معينة مع اختلافها عن باقي السكان من حيث امتلاكها لخصوصيات معينة. كما أن الأغلبية تراها بصورة مختلفة أو تعترف لها بمكانة خاصة مجتمعية"[2].

هناك معيار آخر يتمثل في معيار الإدراك للاختلاف، وبهذا الصدد يقول الدكتور حيدر إبراهيم "إدراك أفراد الأقليات لهذا التباين... ذلك الإدراك الذي يهيئ لظهور مفهوم النحن أو الأنا الجمعي –بحسب ديدي أونزيو– ليعبر به أفراد الجماعة عن أنفسهم هم، كي يشير أفراد الجماعة إلى هؤلاء الذين ينتسبون إلى الجماعة الأخرى التي تشاركهم مجتمعهم"[3]، فالأقلية إذن هي جماعة مجتمعية متميزة تتمتع بثقافة مستقلة نسبيا ولها شعور تضامني داخلي ويوحدها حول مواصفاتها الثقافية، وفي هذا الصدد نذكر التعريف الإجرائي الذي قدمه الأستاذ الدكتور برقوق سالم والأستاذ برقوق أمحاند والذي مفاده "أن الأقلية هي أي جماعة بشرية تشترك في اكتساب هوية خاصة بها ومختلفة عن أغلبية السكان سواء كانت خصائص دينية، ثقافية، لغوية، أو عرقية كما أن الأقلية ليس فقط في وضع الأقلية عدديا ولكن أيضا

---

(1) –وهبان أحمد: الصراعات، العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع ساق، ص 167.

(2) Kettani Mohammad Ali: the problems of Muslim minorities and their solutions, in Muslim communities in non–Muslim Islamic council of Europe, London,1980, P29.

(3)– سليمان عمر: الأزمة السودانية 1983–2005، بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام– 2005– 2006، ص 16.

سياسيا حيث لا تهمين على النظام السياسي مع وجود درجة من التضامن بين أعضائها للدفاع عن هويتهم"[1].

بناء على ما سبق تختلف جماعات الأقليات عن بعضها البعض من خلال العديد من الخصائص منها الذاتية وأخرى مرتبطة بالوضع الاجتماعي والسياسي وبالتالي لا يمكن تصنيف الأقليات "وفق معيار واحد، ومنها معيار المقومات الذاتية للأقلية على أساس الدين واللغة والعرق وهناك المعيار الثقافي"[2]، والذي من خلاله التصنيف إلى أقلية عرقية من خلال السلالة، الأقلية الدينية من خلال الدين، الأقلية اللغوية من خلال اللغة "[3]، وبالمقابل هناك معايير أخرى كمعيار المولد والطبيعة كالهنود الحمر مثلا إلى جانب" الأقليات المهاجرة والتي هاجرت بفعل عوامل سياسية واقتصادية وأمنية إلى جانب الانتشار والتمركز الجغرافي "[4]، وبالرغم من الاختلاف الدائر بين الباحثين حول الأقليات وتصنيفها إلا أنها تعتبر ذات أهمية كبيرة في فهم سلوك الأقليات ومعرفة أهدافها للتوافق مع توجهاتها

المطلب الثاني: دلالات الأمة والقومية وارتباطها بالأقليات

أولا: القومية

تعني القومية بمفهومها العام "صلة تربط بين أفراد جماعة أو مجتمع معين بحيث يكون لدى هؤلاء ميل وشعور بالانتماء إلى جماعة معينة، تتميز بخصائص تدفع بهم إلى الرغبة في التضامن والترابط من أجل تحقيق أهداف مشتركة في ظل إحساس عام بوحدة المصير"[5]، ولقيام قومية ما لا بد من توفر جملة من العناصر التي تؤدي إلى الشعور بالانتماء وحتى الولاء للجماعة نوجزها في:

أ-وحدة الأصول العنصرية أو العرقية: أي الانحدار من أصل عرقي واحد" قيام القومية يشكل رابطة قوية بين أفراد الجماعة تميزها عن باقي الجماعات الأخرى وتصبح

---

(4)-برقوق سالم، برقوق أمحند: الأقليات في القانون الدولي، حالة الأقليات الإسلامية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد 02، 2002، ص 226 .

(2)- نيفين عبد المنعم مسعد: مرجع سابق، ص 66.

(3) - صلاح الدين الشامي: دراسة في الجغرافيا السياسية، منشأة المعارف، القاهرة، مصر، 2001، ص118.

(4) -عماد جاد: المتغيرات السكانية والصراعات السياسية، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام،القاهرة،مصر، العدد119، جانفي1995، ص62.

(4)- إسماعيل صبري مقلد :العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط4 ، منشورات ذات السلاسل ،الكويت،1985، ص 97 .

العامل المحرك والمؤثر في باقي الروابط التي تجمع بين أفراد الجماعة "[1]، ومن خلال التعريف نستنتج بأن الوعي والشعور بالوجود العرقي من خلال تصور الجماعة لنفسها وعن ماضيها الجماعي المشترك وحاضرها ومستقبلها يؤدي بها إلى تكوين قومية متضامنة بين أفرادها يجمعهم شعور عام بالانتماء إلى نفس الجماعة.

مع ذلك فإن البعض يرى بأن القومية لا ترتبط كثيرا بالجنس والسلالة على اعتبار أنه لا توجد سلالة أصلية ونقية "إذ توجد الكثير من القوميات التي تضم أصول مختلفة "[2].

ب-الروابط الإقليمية والجغرافية: تلعب دورا مهما في تبلور وتشكل القوميات "على اعتبار أن الوحدة الجغرافية تعد دافع لتلاحم وترابط الجماعة القومية"، ومع ذلك فبالرغم من الحواجز الجغرافية تشكلت قوميات قوية لديها ترابط كبير بين أفرادها، وعلى العكس من ذلك في ظل عدم وجود حواجز جغرافية إلا أن القومية لم تتشكل.

ج-اللغة: لها أهميتها في تكوين القومية فهي وسيلة تخاطب بين الأفراد وعامل تجانس داخل الجماعة ومع هذا توجد قوميات متعددة اللغات والأديان.

ثانيا: القومية والأمة

ترتبط القومية أيضا بمفهوم الأمة والتي تعني شعبا تربط بين أفراده روابط معنوية وأخرى موضوعية، فحسب مارسيل موس فإن الأمة هي"مجتمع معنوي يسود بين أفراده شعور بتواجد سلطة دائمة ومستقرة"[3]، ومنه فإن الدولة تختلف عن الأمة إذ الدولة مدلول سياسي وهي تشكل هيكل مستقلا لديها نظام وقانون خاص بها بينما الأمة فهي ذات مدلول نفسي ثقافي، حيث قد تتواجد الدولة والأمة بصفة منفصلة" قد تكون لدينا دولة بلا امة أو أمة بلا دولة ولكن عندما تجتمع عناصر الدولة مع عناصر الأمة نكون أمام الدولة الأمة أو الدولة القومية، أي وجود نظام سياسي واجتماعي وثقافي مستقل"[4].

---

(5)-المرجع نفسه ،ص،97.

[1]– محمد عبد الغاني سعودي: الجغرافية والمشكلات الدولية ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان 1968، ص 62 .

[3] –Cite Dans: Guy Hermit et des autres ;Dictionaries de la science politique Paris ,Armand colin,1981. P7-175.

[4] –Michael Smith and others :perspectives on world politics, London ,the open university croon Helm,1981,P37.

إجمالا تعتبر القومية كحركة سياسية تهدف الى قيام كيان سياسي يشمل أبناء الأمة عبر بث الوعي بعناصر وحدتها وتميزهم وحقهم في كيان سياسي مستقل، فعلاقتها بالأقلية هي أن هذه الأخيرة قد تتحول إلى قومية مثلما حدث في بعض الدول الأوربية سنوات الخمسينات التي أنطبق عليها مفهوم التقسيم نتيجة صعود المد الهوياتي، ويمكن اعتبار مفهوم الأمة كظاهرة اجتماعية لها خصائص واحدة دين، لغة، تاريخ، ثقافة وتواصل جغرافي حيث أن الأقلية هي أضيق نطاقا من الأمة رغم الخصائص والسمات التي تكاد تكون متطابقة فيما بينها.

المطلب الثالث: علاقة الهوية بالأقلية:

تعتبر مسألة الهوية من أهم القضايا التي لاقت اهتمام العديد من المفكرين والسياسيين في ظل فشل بعض الدول والأنظمة السياسية في الربط بين الهويات وتشكيل ما يعرف بالتعايش لهوياتي خاصة في دول العالم الثالث.

أولا: مفهوم الهوية

لغة يقابل مفهوم الهوية لفظ (Identity) بالإنجليزية وهي من أصل لاتيني تعني أصل الشيء وماهيته.

اصطلاحا يمكن تعريفها على أنها مجموعة من الأوصاف السلوكية التي تميز الشخص عن غيره، فحسب المفكر العربي عفيف بوني "الهوية هي الخصوصيات والصفات التي تميز الشخص عن الأخر وتجعله معروفا"، كما عرفها محمد نور الدين في كتابه الهوية والاختلاف بأنها "لا تعبر عن الشخص لوحده وإنما على ثلاثة مستويات أساسية مستوى فردي أي شعور الفرد بالانتماء إلى الجماعة، ومستوى التعبير السياسي الجمعي أي التنظيمات والأحزاب والهيئات ومستوى التعبير الحكومي عن الهوية"[1]، تعمل الحكومة من خلال مستوى الدولة على تجسيد هوية معينة داخل الدولة من خلال استراتيجيات وخطط ممنهجة تخدم هذا الهدف وبالتالي فإن الهوية

[1]-نازك هلال: التنوع الإثني في السودان، تم تصفح الموقع يوم 14 فيفري 2018(www tanweer: //http/articl.smart/moidules/arabic\sd).

تعني الكيفية التي يعرف بها الناس أنفسهم والآخرين، وهي مفهوم يستخدم لدلالة على أهم الصفات التي تميز الجماعات العرقية من قيم مشتركة فيما بينهم"[1].

ثانيا: علاقة الهوية بالأقلية

يمكن أن نميز الاختلاف بين الهوية والأقلية من خلال ما يلي:

أ- من حيث طبيعة المفهوم: الهوية مصطلح يطلق ليعبر عن ماهية الشيء وأصله أما الأقلية فهي عبارة عن مجموعة من الأفراد الذين يشتركون في خاصية ما كالجنس أو اللغة أو الدين أو العادات أو التقاليد.

ب- من حيث المدة الزمنية: مصطلح الهوية أقدم من مصطلح الأقلية، فمصطلح الأقلية هو عبارة عن ظاهرة تحديثية على حد تعبير ريغز وبروس بير مان"[2]إن أكبر عنصر أساسي لدراسة الأقلية هو التعرف على هويتها وخصائصها"، وما نصل إليه هو أنه لا يمكن فصل الهوية عن الأقلية باعتبار الأقلية من السمات التي تتميز بها الأقلية عن الجماعات الأخرى.

المطلب الرابع: أهداف الأقليات وآليات تجسيدها

يمكن إجمال ما تسعى الأقليات إلى تحصيله فيما يلي:

أ- **ضم الأقليات والأقاليم:** وذلك من خلال تجميع الأقليات المتواجدة في عدة أقاليم ودول مجاورة وذلك في دولة واحدة (الدولة الأم)، والهدف هو تنامي الشعور القومي الذي يتضمن إدراكا بالانتماء ووحدة المصير"[3].

ب- **تحقيق مبدأ المساواة:** حيث تسعى الأقلية" إلى أن تعامل وفقا لمبدأ المساواة في علاقتها مع الجماعات الأخرى"[4]، أي إعتراف باقي أفراد المجتمع مهما كانت الصفات التي تميزها عنهم بالمساواة القانونية بعيدا عن التمييز.

---

(1) -حسين قادري: النزعات الدولية: دراسة وتحليل، منشورات خير الجليس، باتنة، الجزائر، 2007، ص 11.

(2)- ناصيف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985، ص293.

(3) -أحمد وهبان: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، مرجع سابق، صن105.

(4) -المرجع نفسه، صن101.

ج_ الحكم الذاتي: وهو مرحلة متقدمة من أهداف الأقلية التي تسعى هذه الأخيرة لبلوغها، فالحكم الذاتي هو "حق الدولة أو منطقة رأسية منها في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجهات أو أوامر أي دولة خارجية"[1].

ويعتبر تحقيق الحكم الذاتي حل أولي للأقليات ففي حالة ما إذا توفرت الظروف الملائمة فإنها تسعى إلى الاستقلال الكلي أو الانفصال لتحقيق أهدافها كاملة.

د-الانفصالية: تعد الانفصالية" أهم أهداف الأقليات على الإطلاق كما يعتبر هدفها النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية واللغوية والدينية، فغيهرو يعتبر أنه لا يمكن تحقيق المساواة في عالم الدول ذات السيادة إلا عن طريق الاستقلال السياسي أو الانضمام إلى الدولة المتجانسة عرقيا أي عن طريق الانفصال"[2]، وإذا كان هدف الانفصالية يعتبر كحق للأقليات وبعض الباحثين قد قرنه بالاضطهاد" أو يكون الجزء الذي تقطنه الأقلية قد ضم بالقوة إلى دولة ما إضافة إلى فشل نظام الدولة في تأمين الحماية لسكان هذا الإقليم والمحافظة على حقوقهم الرئيسية"[3]، إن هذه الأقلية قد مورس في حقها التميز سواء من ناحية حقوقها السياسية أو من حيث النشاط الاجتماعي والاقتصادي، ما نصل إليه في نهاية هذا المطلب هو أن الأقليات تسعى إلى تحقيق أهدافها بآليتين تتمثلان في وسائل ذات طابع سلمي أو وسائل عنيفة، فبالنسبة للأولى هي ذات طابع اجتماعي من خلال إنشاء الأحزاب السياسية والجمعيات والحركات الثقافية حيث تعمل على المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية وذلك من خلال المشاركة في العمليات الانتخابية وفي التنمية المحلية وهناك أقليات تلجأ إلى وسائل عنيفة بما فيها التمرد وإما أن يكون فرديا أو جماعيا "نتيجة الشعور بالاضطهاد وهو ما يقترن أحيانا باستخدام السلاح الذي يهدد أمن الدولة ووحدتها الوطنية"[4].

---

[4]-رابح مرابط: آثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة خاصة عن نيجيريا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990، ص 25.

[2] -عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج2، ط3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، لبنان، 1997،ص 562.

[3] -فورار العيدي جمال: مشكلة حماية الأقليات في ضوءا القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص46.

[3]-أحمد عباس عبد البديع: الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، القاهرة، مصر، العدد، 14، 1993، ص 168.

المبحث الثاني: حقوق الإنسان بين عالمية المفهوم وسيادة الدول

لقد تعاظم الاهتمام الدولي بمسألة حقوق الإنسان خاصة في الفترة الأخيرة التي كثرت فيها انتهاكات هذه الحقوق حيث تصاعد الحديث عن حقوق الإنسان حتى كادت أن تكون ذريعة للتدخل في كل شيء حيث يعد مبدأ احترام حقوق الإنسان أحد المعايير المهمة في تحديد العلاقات والمعاملات الدولية"، فالمفهوم أكتسب صبغة عالمية ذات فعالية أكبر بعد أن كان مجرد شعار"[1]، وفي هذا الإطار تم إحصاء ما يزيد عن مائة معاهدة واتفاقية صادقت عليها معظم دول العالم، وشكلت هذه الاتفاقيات مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المرجعية الدولية المتبعة في هذا المجال إلى جانب ذلك أصدرت جل الدول قوانين "تعتمد على النصوص الإقليمية أو الوطنية في الحماية أو التطبيق"[2].

المطلب الأول: حقوق الإنسان (التعريف والمصادر)

أولا: تعريف حقوق الإنسان

حقوق الإنسان هي عبارة عن" مجموعة من الحقوق والحريات والامتيازات الممنوحة للإنسان بهذه الصفة بمعنى آخر لمجرد كونه كائنا بشريا"[3] كما يقصد بحقوق الإنسان "تلك المطالب الواجبة الوفاء بقدرات وإمكانيات معينة تقوم على أساس أخلاقي لجميع البشر دون تميز وعلى قدم المساواة"[4]، وتعني كذلك تلك الحقوق"التي يعتقد أن كل من البشر ينبغي أن يتمتعوا بها لأنهم آدميون وينطبق عليهم الشرط الإنسان أي أن هذه الحقوق ليست منحة من أحد والدولة لا تستطيع منعها فهي استحقاقات لا لبس حولها سواء في القانون الدولي أو الوطني"[5].

---

(4)–زياد رضوان: الإسلاميون وحقوق الإنسان، إشكالية الخصوصية والعالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005، ص 145 .

(2) – نعيمة عميمر: الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010، ص 63.

(3) GRA WITZ Madeline lexique Des science sociales 7eme Edition ,DALLOZ ,Paris, 2000, p135

(4) محمود إسماعيل عمار: حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص 20.

(4)–إبراهيم أحمد خليفة: حقوق الإنسان أنواعها وطرق حمايتها في القوانين المحلية والدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 23.

عرف فقهاء القانون الدولي حقوق الإنسان بأنها مجموعة من القواعد والمبادئ المنصوص عليها في عدد من الإعلانات والمعاهدات الدولية، والتي تؤمن حقوق الأفراد والشعوب في مواجهة الدولة أساسا وهي لصيقة بالإنسان وغير قابلة للتنازل عنها، وتلتزم الدولة بحمايتها من الاعتداء أو الانتهاك"، أما تعريف حقوق الإنسان في الإسلام فيعرفها يوسف القرضاوي بأنها "بعد أخلاقي عميق وهي ذات خصائص ثلاثة فهي منحة ربانية وليست منحة من دولة أو حاكم وإنها شاملة من حيث الموضوع لكل الحقوق والحريات وعامة لسائر الجنس البشري انطلاقا من تكريم الإنسان من حيث هو إنسان"[1].

ثانيا: مصادر حقوق الإنسان

تتعدد المصادر القانونية لحقوق الإنسان بين مصادر قانونية دولية وأخرى مصادر داخلية للدول

أ-المصادر القانونية الدولية: تشكل المصادر القانونية الدولية "مصدر لأغلب القوانين الداخلية الحالية المتعلقة بحقوق الإنسان، فنجد المعاهدات والاتفاقيات والعرف الدولي، الفقه والقضاء، وقرارات المنظمات الدولية"[2]، وفيما يخص المصادر القانونية الدولية لحقوق الإنسان فهي تتمثل فيما يلي:

أولا: الاتفاقيات والمعاهدات الدولية

و هي الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة كالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948 "إشتمل الإعلان على مقدمة وثلاثين مادة وقد بدأ بالتشديد على وحدة الأسرة الإنسانية وعلى وجوب احترام كرامة الإنسان وأهمية أن يتمتع كل إنسان بحقوقه وحرياته الأساسية وأشار إلى مبادئ الحرية، المساواة، وعدم التميز"[3].

ثانيا العرف الدولي:

---

(1) – مازن ليلو راضي،حيدر أدهم:حقوق الإنسان والحريات الأساسية،دار قنديل لنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2008،ص،42.

(1)– كمال شطاب: حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 162.

(2)–أحمد عبد الحميد الدسوقي: الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2008، ص 52 .

وهو تصرف ينشأ "بسلوك الدول وفق تواتر قانوني يتواتر عليه الاستعمال ويتكرر من قبل الدول ويشترط في العرف الدولي ليثبت في المجال الدولي، أن يتوفر فيه الركن المادي والمعنوي"[1].

ثالثا: لوائح المنظمات الدولية

ويقصد بلوائح المنظمات الدولية كل ما يصدر عن جهاز تشريعي عالمي النطاق، وقد تأخذ اللائحة أسم قرار أو توصية أو إعلان أو ميثاق أو تصريح أو مقرر "وكلها تسن قواعد قانونية جديدة بواسطة المنظمات الدولية، كالعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966واتفاقية مناهضة التعذيب"[2]، إلى جانب لجنة حقوق الإنسان وحماية الأقليات المنشئة في 1947، والتي تهدف إلى إجراء دراسات بشأن "جميع أشكال التمييز التي تمارس في مجال حقوق الإنسان وكذلك بشأن حماية الأقلية العرقية والدينة وغيرها "[3]، والتي تقدم توصيات لازمة من أجل حماية الأقليات وحقوق الإنسان.

رابعا: الفقه:

وهو مجموعة الأبحاث والدراسات العلمية المتعلقة بالقانون الدولي أو الداخلي وكذلك دراسات العلوم الإنسان التي تتناول حقوق الإنسان.

خامسا: القضاء:

إن المصادر القانونية للقواعد الخاصة بحقوق الإنسان تشتمل على أحكام القضاء سواء الدولية أو الداخلية التي تعتبر مصدرا من مصادر مواد قانون حقوق الإنسان "لا شك أن انتهاك حقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنساني دفع النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان من خلال إنشاء المحاكم الخاصة"[4].

ب-المصادر القانونية الوطنية

هي مصدر ذا أهمية بالغة كما أن له الأولوية على المصدر الدولي في الحماية الوطنية لحقوق الإنسان والمصادر الداخلية عموما تتمثل في الدستور، التشريع العادي، المصدر الديني، العرف، أحكام القضاء الداخلي، واجتهاد الفقهاء القانونيين، فمثلا دستور الجزائر لعام 1996في

---

(1) عمر صدوق: محاضرات في القانون الدولي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر2003، ص 105.

(2) نورة يحياوي بوعلي: حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، دار هومة، الجزائر، 2006، ص 14.

(3) -محمد بوسلطان: مبادئ القانون الدولي العام، دار الغرب للنشر والتوزيع، ج1، 2002، ص 133.

(2)-بدر الدين محمد الشبل: الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

فصله الرابع في مادته الرابعة والثلاثون والخامسة والثلاثون منه، نص على عدم انتهاك حرمة الإنسان أو أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة وتعتبر مخالفة ضد الحقوق والحريات كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية، وقد نص القرآن الكريم على "تكريم الإنسان وتفضيله على سائر ما خلق الله تعالى وتكريمه يكتسب قيمة من حيث المصدر وهو الله سبحانه واحترام آدميته وصيانتها"[1].

ومنه المصدر الوطني الذي يحفظ الحقوق بموجب الدستور الوطني لكل دولة وباقي تشريعاته التي تقوم على مبدأ حماية حقوق الإنسان وعدم المساس بها.

المطلب الثاني: أنواع حقوق الإنسان وآليات الحماية

أولا: أنواع حقوق الإنسان وتنقسم إلى

أ-الحقوق الفردية:

وهي الحقوق التي تخص الفرد بذاته ونجد في هذا النوع الحقوق الشخصية والحقوق المدنية مثل الحق في: "الحياة، الحرية، الأمن، كرامة الإنسان، الزواج، حرية المعتقد، الاجتماع والتجمع والانتخاب، وحقوق اقتصادية وثقافية كالحق في شروط عمل منصفة"[2].

ب-الحقوق الجماعية:

وتعني مجموع الحقوق "التي تخص جماعة من الناس في أي شكل كان أي تفترض ممارسته مجموعة من الأشخاص ومنه الأقليات، وحقوق الأجانب، والحق في السلم والأمن، وحرية الصحافة والإعلام، والاجتماع، والحق في بيئة نقية، وحق الشعوب في تقرير مصيرها سياسيا واقتصاديا"[3].

ثانيا: آليات حماية حقوق الإنسان بما فيها حقوق الأقليات

تتعدد وتتنوع طرق وأساليب حماية حقوق الإنسان من بلد إلى آخر ومن بين أساليب الحماية نذكر: التنظيم الدولي وعلى رأسه منظمة الأمم المتحدة المنشأة عام 1945وما تلاه من صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصدوره عام 1945، والذي يعد الوثيقة

---

(1) -عروبة جبار الخرجي: القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010، ص 210.

(2)-الطاهر بن خرف الله: مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، دار الدراسات للنشر والتوزيع، ط1، ج1، الجزائر، 2007، ص 81.

(2)-بيار ماري دووي: ترجمة، محمد عرب صاصيلة، سليم حداد، القانون الدولي العام، دار مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 248 .

الرئيسية لحقوق الإنسان ثم ما تلاه من اتفاقيات دولية سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية إلى جانب الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان والاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان هذه الأخيرة نصت في مادته التاسعة والأربعون على انه "لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشر إلا تدابير الحماية أو التربية"[1]، وتضمنت الاتفاقية الأوربية تأكيد على حرمة حقوق الإنسان وأنشأت اللجنة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأوروبية، وترفع القضايا أمام اللجنة عن طريق إما "الدول الأطراف أو المنظمات غير الحكومية ومجموعات الأفراد، فالتظلمات الخاصة مشروطة باستبعاد طرق الطعن المحلية حيث بلغها ما يفوق 12000تظلم شخصي"[2]، وفيما يخص الميثاق الأممي فقد جاء في ديباجته التأكيد على الإيمان بحقوق الإنسان الأساسية بكرامته وجدارته بالحقوق وعدم التمييز بسبب العنصر أو الجنس أو اللغة أو الدين وتضم هيئة الأمم المتحدة الجمعية العامة، ومجلس الأمن اللذين يتكفلان بالحماية الجنائية لحقوق الإنسان، كما نجد الميثاق الإفريقي بدوره يؤكد على ضرورة حماية حقوق الإنسان من الجرائم، فإنشاء المحكمة الإفريقية لحماية حقوق الإنسان والشعوب، ومن المبادئ التي نصت عليها " يكون لجميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية الحق في أن يحترم أشخاصهم وشرفهم وممارستهم لشعائرهم الدينية والمعاملة الإنسانية، دون أي تمييز وعدم الاعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم، ولا سيما القتل والمعاملة القاصية كالتعذيب والتشويه أو أي صورة من صور العقوبات أو استحداث أو إنتاج الأسلحة الفتاكة والكيمائية"[3].

كما لعبت المنظمات غير الحكومية ومن أمثلتها منظمة العفو الدولية كحركة عالمية استجابت لنداءات ضحايا حقوق الإنسان والتي أنشئت على يد المحامي بيتر بينانسون في نوفمر1961، والذي نادي إلى ضرورة إطلاق سجناء الرأي، ومن أهم أهدافها العمل بكل الوسائل المناسبة على "مقاومة فرض تنفيذ عقوبة الإعدام أو التعذيب أو غيرها من المعاملات، أو العقوبات القاسية أو اللا انسانية، أو المهينة للسجناء أو غيرهم من الأشخاص

---

[1] –عبد الحليم بن مشري: الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، دط، 2010ص 165.

[2] –هاني سليمان الصعيمات: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، الأردن، ص 393.

[3] –عبد الكريم عوض خليفة: القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، عمان، الأردن، د.ط، 2009، ص 139.

المعتقلين"[1]، ولعل المعبر الأساسي والمكرس للحماية الجنائية هو المحاكم الجنائية العامة، فالنظام الأساسي لمحكمة روما للمحكمة الجنائية الدولية اعتبرت انتهاك حقوق الإنسان جرائم حرب، جرائم ضد الإنسانية، جرائم إبادة جماعية فنصت في المادة السادسة أنه تعتبر إبادة جماعية نتاج كل فعل من الأفعال التالية: "يرتكب بقصد إهلاك جماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفتها هذه إهلاكا كليا أو جزئيا من قتل أفراد الجماعة أو إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم بأفراد الجماعة أو إخضاع الجماعة عمدا لأحوال معيشية يقصد بها إهلاكها الفعلي كليا أو جزئيا"[2].

إن المحكمة الجنائية تعاقب كل مرتكب للجرائم التي تمس بالأمن والسلم العالميين وخاصة جرائم الإبادة، تعتبر انتهاك حقوق الإنسان جريمة ضد الإنسانية، وإن إنشاء محكمة يوغسلافيا والمتعلقة بجرائم ضد إقليم كوسوفو سابقا، ومحكمة رواندا بعد الاقتتال الداخلي وتصنيفها كجرائم ضد الإنسانية هي خير معبرا عن الحماية الجنائية لحقوق الإنسان من التعسف والاستعباد والتهجير وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

المطلب الثالث: الانتقائية والتدخل في الشؤون الداخلية الدول

أولا: الانتقائية في تطبيق حقوق الإنسان

بعيدا عن المفهوم الحقيقي لحقوق الإنسان وما يحمله من معاني سامية تعنى بالإنسان وحقوقه كونه إنسان وفقط وارتباطه بحقوقه الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية، إلا أن استقراء بسيط لمجريات الأحداث التاريخية، وخصوصا إبان الحرب الباردة نلاحظ كيف وظف الغرب حقوق الإنسان ضد الاتحاد السوفيتي قبل انهياره وكل الدول التي تتبنى أفكار لا تتوافق مع أفكار الغرب، فالسياسية الغربية تستعمل ازدواجية المعايير والانتقائية في التطبيق بعيدا عن القيم السامية لمفهوم حقوق الإنسان، ولفهم هذه الجزئية يكفي الإشارة إلى ما جرى بعد 11ديسمبر في الولايات المتحدة" تتعرض الجاليات الأجنبية والمنتمية منها إلى الجنوب لصفوف من الاضطهاد والمضايقات والتمييز العنصري بدعوى مكافحة الإرهاب"[3]، وبالعودة إلى الصراع العربي الصهيوني فهناك مئات قرارات الشرعية الدولية

---

[1] –المرجع نفسه، ص 140.

[2] – عصام عبد الفتاح: القانون الدولي الإنساني مصادره، مبادئه، وأهم قواعده، دار الجامعة الجديدة، دط، الإسكندرية، مصر، 2008، ص255.

[3] – أحلام نوري: تراجع السيادة الوطنية في ظل التحولات الدولية، مرجع سابق، 23.

متعلقة بحقوق الإنسان ضد الكيان الصهيوني لم يطبق منها أي قرار، واللافت للانتباه هنا أن "كل الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية كانوا يوجهون انتقاداتهم لدول العالم الثالث لاستخدامهم لقانون الطوارئ في قمع المعارضة السياسية، معتبرة أن ذلك ضد حقوق الإنسان، ولكن عندما تعلق الأمر بأمن أوروبا وأمريكا أقدمت واشنطن، ومن بعدها العواصم الأوربية على فرض قوانين أكثر شدة وصرامة"[1]، وما نصل إليه بكل موضوعية وبعيدا عن الذاتية هو أن الغرب أصبح يستخدم معايير حماية حقوق الإنسان بانتقائية ظاهرة، فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال لا الحصر وبالرغم من اتفاقنا جميعا على عالمية حقوق الإنسان كمفهوم إلا أنها في كثير من الأحيان هي التي تحدد ماهية هذه الحقوق وأين يجب أن تطبق.

ثانيا: التدخل في شؤون الدول

لقد ربط الكثير من المفكرين والفقهاء بين قيام الدولة واقترانه بمفهوم السيادة فهناك من يرى أنه لا يمكن الحديث عن قيام دولة ما دون سيادة على إقليمها"إن أنصار الخصوصية الثقافية يدافعون عن سيادة الدولة واحترام استقلالها حتى لا تكون عرضت لبعض الأفكار التي تستخدمها الدول الكبرى لزعزعة هذه السيادة والإخلال بها"[2].

بعد انهيار المعسكر الشيوعي ونهاية الحرب الباردة انتقل مفهوم السيادة من المنظور التقليدي"، حيث يعتبر مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي يعتبر كمعبر عن مفهوم السيادة في ظل المبادئ الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي"[3] إلى اقتران المفهوم حديثا بحقوق الإنسان، هذه الأخيرة التي في كثير من الأحيان كانت المدخل الأساسي للتدخل في الشؤون الداخلية للدول، "إذ يتم هذا التدخل تحت مظلة القانون الدولي وبصفة خاصة تحت اسم حقوق الإنسان"[4]، وفي هذا الإطار أصدرت لجنة حقوق الإنسان عام 1967 قرار حول حقوق الإنسان في جنوب إفريقيا، وبالتالي تدويل القضية وانتقالها من قضية داخلية إلى

---

(1) – وحدة البحوث: الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم بعد 11ديسمبر، مجلة الشؤون الخليجية، العدد29، 2002، ص 29.

(2) – حوامد غالب، السيادة وإشكالاتها في القانون الدولي العام، مجلة القانون، العدد14، 2008، ص 2.

(3) – محمد بومدين، حقوق الإنسان بين السلطة الوطنية والسلطة الدولية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 123.

(4) – محمد يونس الصائغ، سيادة الدولة في ظل حكومة عالمية، مجلة الرافدين للحقوق، بغداد، العراق، العدد55، 2010، ص 260.

قضية عالمية"[1]، ومن ثمة تحول معيار إنكار حقوق الإنسان من الدول الاستعمارية إلى الدول المستقلة ثم العودة لمنظمة الأمم المتحدة، وبناء على ذلك وضعت الأمم المتحدة قاعدة أساسية لقانون جديد يكفل لها التدخل في المجال الداخلي للدول وممارسة العقوبات عليها، وهذا ما يعتبر أكثر اتساعا مما يقتضيه حفظ الأمن والسلم الدوليين"[2].

مما سبق نستنتج أن حقوق الإنسان أصبحت تتخذ كذريعة لانتهاك سيادة الدول وهو ما حدث في ليبيا قبل سنوات.

المطلب الرابع: ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي

الثقافة العربية مبنية بالأساس على قيم أخلاقية وعلى فلسفة حياتية تتميز بتوفيقها بين احترامها للملكية الفردية والتآزر بين الغني والفقير وعدم تمييزها بين أصناف الناس من خلال عرقهم أو لونهم وبالتالي فإن الثقافة العربية في مجال حقوق الإنسان ترتكز على خصوصية الرؤية الإسلامية للإنسان الذي حرم استعباد الإنسان وفرض على الدولة حماية الإنسان وصون كرامته ومكانته وحقوقه وكل هذه الأفكار مستمدة من القرآن الكريم "ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"[3].

بناء على ما جاء في القرآن الكريم والسنة والفقه الإسلامي تبلورت عدة مواثيق وبيانات ربما يكون أهمها:

_ إعلان حقوق الإنسان وواجباته في الإسلام الصادر عن رابطة العالم الإسلامي عام 1979.

_ البيان الإسلامي العالمي الصادر عن المجلس الإسلامي الأوربي الصادر في لندن1980.

_إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام الصادر عن مؤتمر العالم الإسلامي عام 1990.

---

(4)–ماجد عمران، سيادة الدولة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، م27، العدد3، دمشق، سوريا، 2011، ص 469 .

(5)– وليد فؤاد المحاميد، أثر الحماية الدولية لحقوق الإنسان على سيادة الدول، مجلة في القانون والعلوم السياسية، م3، العدد4، عمان، الأردن، 2011، ص 21.

(3) – القرآن الكريم: سورة الإسراء، الآية، 70.

كل هذه المواثيق أكدت علاقة اقتران الحقوق الفكرية والسياسية بالحقوق الاجتماعية والثقافية كما أشارت إلى ضمان حرية الفرد والأسرة والجماعة على حد سواء" وعليه فإن حقوق الإنسان ليست مجرد حقوق وإنما هي ضروريات إنسانية لا سبيل إلى حياة الإنسان بدونها"[1]، وانطلاقا من استخلاف الله للإنسان على الأرض في مواجهة مقولة القانون الطبيعي التي تأسس عليها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إذن التصور العربي لحقوق الإنسان يركز على "شمولية هذه الحقوق وعدم الأسبقية بين فئاتها وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها ويؤكد على الحقوق الجماعية ويتمسك بالخصوصية الثقافية في مفهومها الواسع العربي الإسلامي، كما يؤكد على ضرورة احترام سيادة الدول وعدم اتخاذ حقوق الإنسان ذريعة لتدخل في الشؤون الداخلية لدول"[2]، وبالعودة إلى العام 1954حيث اجتمعت الدول العربية ورغم ورود حقوق الإنسان في القرآن الكريم خلا ميثاقها من أية إشارة صريحة إلى حقوق الإنسان مما اضطر الجامعة العربية إلى توقيع معاهدة عربية تخص حقوق الإنسان تحت مسمى" الميثاق العربي لحقوق الإنسان وحقوق الشعوب وذلك بناءا على دعوة من المعهد الدولي العالمي لعلوم الجرائم في سيراكوز عام 1986"[3].

ما نصل إليه في الأخير هو أن حقوق الإنسان متجذرة في الثقافة العربية سواء كقيم أو كمنهج إلا أن الممارسة والتطبيق لم ترق بعد إلى هذه القيم والمعتقدات.

---

[2]–محمد فائق: الثقافة والمثقفون وحقوق الإنسان، إشكالية الترابط والتداخل في الفكر العربي، ثقافة حقوق الإنسان وقائع خمسة ملتقيات فكرية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن، البرنامج العربي، القاهرة، مصر، 2001، ص 49 .

[2] –علي معزوز، حقوق الإنسان بين العالمية والخصوصيات الثقافية، مرجع سابق، ص 78.

[3] –كلود يوزنغي: الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2006، ص 378.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية بين التفسير والحل للأقليات و حقوق الإنسان

لقد حظي موضوع الأقليات وحقوق الإنسان بدراسات متعددة لمجموعة من الباحثين والمنظرين في هذا الحقل، والتي عنيت بدراسة النزاع الاثني وما ينطوي عليه من بعد أقلياتي وعدم قدرة الجماعات على التعايش فيما بينها، نظرا لتعدد الأسباب والثقافات وبالتالي حرص الباحثون لمعرفة أسباب النزاعات الأقلياتية، وهذا ما يؤدي لإدارة سبل هذا النزاع والتوصل إلى حلول لهذه الظاهرة.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الأقلياتي

أولا: المقاربة النشوئية

تقوم هذه المقاربة على فرضية أساسها أنه كلما كان هناك اختلاف هوياتي بين الجماعات كلما أدى ذلك إلى النزاع حيث يرى غريتس وشيلز ووالكر وكونور أن سبب النزاع الإثني "يعود إلى الاختلاف في الهوية وعدم تقبل الأخر مقابل الأنا، ومنه تطور السلوك العنفواني بينهم"[1]، ويرى صامويل هينيغتيتون في كتابه صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي "إن عالم ما بعد الحرب الباردة هو عالم انبعاث الهويات والثقافات مما أدى إلى فروق ثقافية بين الشعوب وبالتالي تهديد استقرار الجماعات"[2]، ولا يقتصر التهديد الهوياتي على العالم الثالث فقط، بل يتعداها إلى العالم المتحضر، فحتى في الولايات المتحدة الأمريكية هناك من سعى إلى إقامة دولة مستقلة خاصة بسود على أساس عرقي واثني " وهذا ما برز في محاولات لويس فرقان إضافة إلى فكرة نزعات خطوط الصدع حيث إن الاختلاف الثقافي والحضاري بين الوحدات السياسية مصدره الأفكار التي تنتمي إلى هذا الطرح"[3].

يرى البرفسور فانهانن "إن الدول المتجانسة من حيث القيم والثقافة هي أكثر استقرار من الدول التي تعيش حالة انقسام هوياتي وذلك من خلال دراسة له على بعض الدول كالسودان وذلك في الفترة الممتدة بين سنة 1990و1996"[4]، ورغم ما تطرحه هذه المقاربة

---

(1) –سمية بلعيد: مرجع سابق، ص 25.

(2)– صامويل هينغتينتون: صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، تر، مالك عبيد، ومحمود محمد خلفى، دار الجمهورية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 1999، ص 440 .

(3) –حسام الدين علي مجيد: إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية المعاصرة، بيروت، لبنان، 2010، ص 130.

(4) –سمية بلعيد: مرجع سابق، ص 27.

من افتراضات إلا أن الاختلاف الثقافي والهوياتي لا يمكن اعتباره بالضرورة سبب للنزاعات، ويمكن أن يرجع السبب إلى أسباب أخرى كالتسييس والاضطهاد والاختلاف والقمع لذا يعتبر باري بوزان "أن أطروحة التمسك بقاعدة الاختلاف كسبب للنزاع الاثني هي أسطورة إستراتجية، لأن هناك مجموعة من الدول المتباينة إثنيا وهوياتيا لا تنتشر فيها النزاعات الإثنية مثل موريسوش"[1].

ثانيا: المقاربة الو سائلية

اعتبرت أن النزاع الاثني يعود لدور الفواعل السياسية على المستوى الداخلي والخارجي ومن ابرز أنصارها فاليري، وبيتشكوف، وليمارشورن، ودانيال بوسنير ترى هذه المقاربة أن النزاع الأثنو هوياتي يعود إلى عدة أسباب نذكر منها أن سبب النزاع الأثنو هوياتي يعود إلى مشكل التحريك الداخلي والخارجي وذلك من خلال تسييس الظاهرة الاثنية وامتلاك وسائل الضغط والتأثير كوسائل الإعلام والاتصال من قبل النخب السياسية والمقاولون الإثنيون لتفعيل النزاعات واختلاقها من أجل مصالحهم الخاصة، "وهذا ما يسمى بالتحريك الداخلي أما الأطراف الدولية والإقليمية فهي محرك خارجي في خلق وتفعيل النزاعات بما يتوافق مع مصالحها إلى جانب القوى الاستعمارية التي ساهمت في اختلاق النزاعات الأقلياتية من خلال رسم الحدود الاستعمارية، والتي ترتب عنها تفريق العديد من الأقليات في العديد من الدول، بالرغم من التحليل الذي جاءت به المقاربة الوسائلية وقربه من الواقع العلمي إلا أن حصرها لأسباب النزاع في الاستعمار والقوى الخارجية والداخلية كسبب وحيد في النزاعات الأقلياتية. حيث هناك أسباب أخرى فكيف نفسر ما حدث في رووندا وميانمار"[2].

ثالثا: المقاربة البنائية

حاولت المقاربة البنائية التقريب بين المقاربة النشوئية و الوسائلية واعتبرت أن الدول يجب أن تعرف كيفية التعامل مع البيئة الداخلية لا سيما في الدول المتباينة والمتعددة الهويات وحسب المقاربة البنائية فان سبب النزاع الهوياتي يعود إلى التأثير المتبادل بين البنية أي الدولة والعضو أي الأقليات فإن ذلك سوف يؤدي إلى النزاع "تأثر الهوية بما هو داخلي وبما

---

[1] – سمية بلعيد: مرجع سابق، ص 28.

[2] – المرجع نفسه: ص 31.

هو خارجي يؤدي إلى الاختلاف بين الهويات وحتى النزاعات بين بعض الجماعات في بعض الأحيان"[1].

تعتبر الهوية والمصلحة من أهم محاور الناقش في البنائية فإذا كانت الهوية تتشكل بالأساس من القيم والمعايير والأفكار والمؤسسة والمبنية اجتماعيا فبتالي هي غير ثابتة وفقا لمجموعة من المتغيرات، وهوية الدول هي التي تحدد طبيعة مصالحها الأمنية والاقتصادية والسياسية في مقابل المجتمع الدولي على اعتبار أن الدول هي مجموعة ثابتة ومستقرة من المصالح والهويات.

يرى الكسندر ووندت أن "الهوية تحدد ماهية الفاعل وعندما يعرف الفاعل هويته تتحدد مصلحته بوضوح فالمصالح يمكن القول عنها بأنها ترجمة للهويات "[2]، فالهوية دون مصلحة لا يمكنها تفسير الأفعال والسلوكيات ومنه فالمصلحة هي المترجم الفعلي لما هو نابع عن هوية معينة "يؤدي متغير الهوية دورا كبيرا في رسم معالم السياسة العالمية حسب البنائيين لأن النظام العالمي الحالي يسير وفقا للهوية النابعة من الليبرالية الرأسمالية، ولو انتصر الاتحاد السوفياتي أو ألمانيا وكانت هي المسيطرة على النظام العالمي فإن منظمة القيم الثقافية والاجتماعية والفكرية حتما ستتغير وفقا لدراسة أجراها ريجي حول تبدل السياسة العالمية في ظل تغير الهوية"[3] كما ترى البنائية النقدية أن العلاقة بين الأمن والهوية "تتمحور حول كيف أن رواية الأمن الوطني والأطروحات التاريخية على سبيل المثال أصبحت مهيمنة في سياق خاص ومعينة فالهوية هنا غير مستقلة وغير موروثة فجائية مرتبطة بمجموعة من السلوكات التنافسية المستمرة"[4].

---

[1] –عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007، ص 328.

[1]–سليم قسوم: الاتجاهات الجديدة في الدراسة الأمنية، دراسة في تطور منظور الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010، ص 69 .

[3] Barbara Delcour: theories de la securities, (poli401-4 2eme cycle en science politiques, relations- internationals ;2007) P29.

[4] –Martin Griffiths et all Fifty key thinkers in international Relations 2,(USA and Canada. Rout ledge,2009), P62.

إن المقاربة البنائية ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات النابع من إدراك المجموعات المختلفة لمصالحها وهوياتها وبالتالي الصراع هو نتاج توجه تاريخي للهوية الاجتماعية للأفراد وإلى طبيعة التنشئة الاجتماعية.

رابعا: المقاربة الإثنو واقعية

برزت المقاربة الإثنية تماشيا مع التحولات الجديدة في الظاهرة الدولية وما صاحبها من تصاعد النزاعات المرتبطة بالأقليات حيث اعتبرت أن سبب النزاع الإثني أو الأقلياتي يعود إلى ظاهرة الخوف والقلق.

يرى دافيد لاك أن هناك نوعين من القلق والخوف يؤديان إلى النزاع وهما:

أ- القلق على حياة الفرد وسلامته الجسدية وهذا ما يؤدي به إلى محاولة المحافظة على سلامته ومواجهة هذا القلق يحدث الفوضى وينقلها إلى الجماعة الأقلية في ظل غياب إدارة الدولة مما قد يؤدي إلى معضلة أمنية مرتبطة بالأقليات.

ب- الخوف من التعرض إلى الهيمنة الثقافية يؤدي إلى التحصين الثقافي، ففي ظل شعور الأقلية باستهداف لغتها أو ثقافتها تضطر إلى الإستماتة في الدفاع على خصوصياتها الثقافية خشية فقدانها لذلك نجدها دائما تتمسك بتحصين هويتها وثقافتها تفاديا لذوبان ثقافتها داخل الجماعة الأكبر.

ت- يرى باري بوزان أن سبب النزاعات الإثنية" يعود إلى غياب سلطة شرعية تمتلك القوة، وتقلص الشعور بالخوف والقلق لدى الجماعات الإثنية"[1] إن تفسيرات المقاربة الإثنو واقعية تغلب عليها النزعة التشاؤمية ضف إلى ذلك وبالرغم من وجود سلطة شرعية إلا أن هذا لم يمنع من قيام النزاعات.

المطلب الثاني: أساليب وطرق إدارة النزاع الإثنو هوياتي

تتمثل أهم هذه الآليات في:

أ-آلية الحوار:

من أكثر الطرق شيوعا لإدارة النزاعات "فهي عملية تفاعل حقيقي ينصت خلالها البشر إلى بعضهم البعض بعمق ليتغيروا ويتعايشوا والغرض من الحوار تقريب وجهات

---

[1]- عادل زقاع: تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية، فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني والمؤسسات والبنائي

(htt\\:www.geocitis :com ./adelzeggagh/intervention.html تم تصفح الموقع يوم 2018_01_06.

النظر بين المجموعات الإثنية والأقليات إلى جانب الحكومة والغرض التخفيف من حدة النزاع شرط أن لا يكون هناك إرهاق للحوار"[1].

ب-الاتحاد:

يهدف الاتحاد إلى تشكيل الدولة الاتحادية هذا النموذج أثبت قدرته في إدارة مشكلة التعدد والنزاع الإثنو هوياتي وذلك من خلال تفعيل دورة الإدارة المحلية من خلال تنظيمها مثلما هو الحال في الهند حيث أثبتت تجربة هذه الدولة قدرة نموذج الدولة الاتحادية في التخفيف من حدة النزاع الإثنو هوياتي[2].

ج-آلية الوساطة:

أي تدخل طرف ثالث في النزاع الحاصل بين طرفين أو أكثر سواء أكان دولة أو منظمة أو فرد ذا نفوذ بهدف تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ويتم ذلك عبر المفاوضات وبالتالي فالهدف من آلية الوساطة فتح قنوات للاتصال بين الأطراف المتنازع وتوفير الوسائل اللازمة للوصول إلى حل النزاع[3].

د-آلية التفاوض:

يرى باسم ناصر أن التفاوض يجب أن يغلب عليه الطابع الرسمي وذلك للوصول إلى سلام حقيقي بين الجماعات والشعوب ومن شأن التفاوض أن يحل أي انسداد قد يحدث بين الأطراف بغية الوصول إلى وضع جديد هو الوقاية من النزاع وخلق علاقات قائمة على أساس التعاون[4]

ه-آلية التدخل:

يرى غالبية الباحثين أن هذه الآلية تتم فقط عند حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان ويقرنون هذا التدخل بوجود طرف غير منحاز وتعتبر آلية التدخل كأحد الآليات التي تستخدمها الدول الكبرى لتدخل في الدول التي تعاني من النزاعات من أجل مصالحها[5].

---

(1) -ستيفن سميث: وجون بيلس، عولمة السياسة العالمية، تر، مركز الخليج للنشر والأبحاث بدبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004، ص 314.

(2) -المرجع نفسه: ص 316.

(3) -حسين قادري: مرجع سابق، ص 77.

(4) -المرجع نفسه: ص 77.

(5) -ستيفن سميث: وجون بيلس، مرجع سابق، ص 316.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية وسبل حل النزاعات الأقلياتية

تتمثل أهم المقاربات في:

أ-نظرية الاحتياجات الإنسانية:

هذه النظرية تعتقد أن سبب النزاع يعود بالأساس إلى عدم تلبية الحاجات الإنسانية وعدم تحقيق ما يعرف بالإشباع للجماعات يرى مالسو "أن حاجات الإنسان تتميز بالتدرج، وفي حالة عدم اشباع هذه الحاجات فإنها ستؤدي إلى إحداث توتر بين الأفراد وتنطبق هذه الهوة أيضا على الجماعات وفي حالة تحقيق هذه الحاجات للجماعات فإن الأمن والاستقرار سيسود"[1].

وفي ذات السياق يرى جون بورتن "أن هناك ثلاثة حاجات أساسية غير قابلة للتفاوض كثيرا ما تسبب النزاع الإثني وهي الهوية، الأمن، الاعتراف فلذلك لا بد من سياسة رشيدة تؤمن هذه الحاجات لتفادي ظاهرة النزاعات الإثنية"[2].

ب-نظرية الحرمان النسبي:

ترى هذه النظرية أن النزاع يعود إلى فجوة بين تطلعات أو توقعات المجتمع وإمكانيات السلطة مما يؤدي إلى تمرد اجتماعي نزاعي داخلي وبالتالي يجب أن يكون هناك توافق "بين متطلبات المجتمعات وإمكانيات السلطة حتى يكون هناك استقرار داخل الدولة"[3]، وعليه فإن النزاع الإثني هو محصلة نتاج فشل السلطة نظرا لإمكانياتها المحدودة مما يؤدي إلى حرمان المجتمع من تطلعاته وبالتالي النزاع، ويمكن حل هذه المشكلة من خلال التوفيق بين إمكانيات السلطة وتطلعات المجتمع للوصول إلى السلام "وفي كتابه لماذا يثور الناس لتيد غير يعتقد أن "سبب وجود فجوة بين إمكانيات السلطة ومتطلبات المجتمع هو غياب استراتجية ناجحة تعمل على تسير متطلبات وتحقيق رغبات المجتمع رغم توفر الإمكانيات لدى الدولة"[4].

ج-نظرية الإحباط والعدوان:

---

(1)– Betray Broyt: Philip Thomas, Democratic Dialogue, Stockholm, (Sweden) International IDEA, 2011, P21.

(2) –Ibid :p21.

(3)–زياد الصمادي: حل النزاعات، جامعة السلام، عمان، الأردن، 2010، ص 27.

(4) –المرجع نفسه: ص 27.

تعتبر هذه النظرية إن العامل الأساسي الذي يؤدي للعدوان بين الجماعات هو الإحباط فالمقصود بالإحباط حسب ميلر وجون "هو وجود عقبة تمنع الفرد والجماعة من الوصول إلى أهدافها وتحقيق حاجياتها مما يؤدي بالجماعة المحبطة إلى القيام بأفعال عدوانية عادة"[1]، فعند مطالبة الأقليات ببعض حقوقها في أي مجال كالمجال الثقافي، مثلا كدسترة لغتها للحفاظ على هويتها وأصالتها تقابل وتجابه بالإنكار والرفض مما يتولد عنه شعور باليأس والإحباط فتلجأ إلى رود أفعال عدائية لتحقيق أهدافها.

المطلب الرابع: آليات حل النزاع الإثنو هوياتي

يرى الكثير من الباحثين والسياسيين برغم خطورة النزاع الإثني إلا أن هناك أسالب وطرق لفظ هذه الظاهرة المعقدة أو على الأقل التقليل من حدتها وهي كالآتي:

أولا: التقسيم

يعتبر أغلب الباحثين أن آلية التقسيم تعتبر بمثابة حل وتسوية للنزاع والهدف من التقسيم هو تقليل الخلافات عبر ثلاثة آليات

أ- **الاستفتاء:** مثلما حصل في السودان

ب- **الإتفاق:** بين طرفي الانفصال مثل تقسيم تشيكوسلوفكيا إلى جمهوريتي التشيك وسلوفاكيا.

ت- **الضغط الخارجي:** مثل تفكيك الإمبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى إزاء ضغط الحلفاء عليها، ولكن حسب رأيي المتواضع فإن التاريخ أثبت بأن تقسيم الإمبراطورية العثمانية تم وفق مصالح الدول العظمى بعيدا عن الإثنيات والهويات، ويمكن أن نضرب مثلا كفصل كوسوفو عن صربيا من منطلق حقوق الإنسان والأقليات"[2].

ثانيا: التطهير العرقي

وظف هذا المصطلح ليصف "عمليات القتل الجماعي والإبادة والرحيل والفصل وكل أشكال العنف التي تستهدف تصفية مجموعات إثنية غير مرغوب فيها باستعمال العنف ففي يوغسلافيا السابقة عندما وصل سلوفدان ميلوزفيتش إلى الحكم عام 1982 قام بعمليات إبادة جماعية ضد الجماعات الإثنية المسلمة"[3]، إلى جانب الاتهامات التي وجهت إلى الرئيس

---

(1) -محمد المجدوب: التنظيم الدولي، دار الحلبي للنشر والتوزيع، ط8، بيروت، لبنان، 2006، ص 483.

(2) -Donald Horo witz :structure and strategy in Ethnic conflict, Washington (USA), the world Bank, 1998.p.122

(3) -IBID:p.122

العراقي السابق صدام حسين ضد الأكراد كما أن هناك من يدخل الحصار لجماعة أقلية ما كحل للنزاع الإثني الهوياتي، رغم الاتفاق أو الاختلاف حول طبيعة هذه الحلول إلى أن هناك حل ينبع من الداخل ودون أي تدخل ودون المرور بما ذكر سالفا، يتمثل في الاستجابة إلى مطالب الأقليات وذلك من خلال الاستجابة إلى مطالبها سواء تعلق الأمر باللغة أو الثقافة أو كافة ما يتعلق بها من الناحية الثقافية أو السياسية، وذلك من خلال سن قوانين ودسترتها، وتطبيقها على أرض الواقع ما لم تكون مطالب هذه الأقليات متمثلة في الانقسام.

الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي

- **المبحث الأول: جيوبولوتكية الوطن العربي**
  - المطلب الأول: الجغرافيا والخصائص
  - المطلب الثاني: المفهوم السياسي للوطن العربي وعوامل النشأة
  - المطلب الثالث: ديمغرافية الوطن العربي
  - المطلب الرابع: الواقع السياسي والأمني للوطن العربي
- **المبحث الثاني: جيوبولتكية الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي**
  - المطلب الأول: التوزيع الجيو سياسي للأقليات
  - المطلب الثاني: واقع الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي
  - المطلب الثالث: تأثير الأقليات في الوطن العربي
  - المطلب الرابع: الأقليات وحقوق الإنسان ومخططات التقسيم

المبحث الأول: جيوبوليتكية الوطن العربي

المطلب الأول: الجغرافيا والخصائص

أولا: الموقع الجغرافي والفلكي

يقع الوطن العربي في قارتين آسيا وأفريقيا" يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط وجبال طوروس وهضبة الأناضول –تركيا–، ويحده شرقا الخليج العربي والخليج العماني، بالإضافة إلى جبال وبحر العرب الهندي ومن الجنوب يحده المحيط الأطلسي "[1]، وتبلغ مساحة الجناح الأسيوي 27 %، أما الجناح الإفريقي فيبلغ 72 %، ومن أهم سمات الموقع الجغرافي للوطن العربي امتداده الكبير ومساحته الهائلة، فهو يقع في نصف الكرة الشمالية، وهو قلب العالم تقدر مساحته ب 14.2 مليون كيلو متر مربع أي عشر مساحة العالم، أما فلكيا فيمتد بين دائرتي عرض 3º جنوبا و38º شمالا ويمتد بين خطي طول 17º غربا و60º شرقا.

ثانيا: الطبيعة المناخية والتضاريسية

تتعدد طبيعة المناخ في الوطن العربي من مناخ البحر الأبيض المتوسط والمناخ الصحراوي الجاف والدافئ، وما يميز مناخ الوطن العربي عموما هو "ارتفاع درجة الحرارة صيفا واعتدالها في باقي الفصول كما أن له شريط ساحلي هائل يمتد من المحيطين الأطلسي والهندي وعلى البحرين الأحمر والمتوسط والخليج العربي وبالتالي كثرة المسطحات المائية فالبحر الأحمر مثلا تأثيره على المناخ محدود بسبب ضيقه وإحاطة الجبال به والصحاري من الشرق والغرب وارتفاع درجة حرارة مياهه والرياح الساخنة"[2].

أما البحر المتوسط فتأثيره أكبر على مناخ الوطن العربي لأنه أكبر اتساعا وامتدادا كما نلاحظ أن تأثير المناخ الهندي على الوطن العربي لا يتناسب مع حجمه أو اتساعه أو موقعه وله سمة بارزة تتمثل في هوائه المداري الرطب الذي يؤدي إلى سقوط

---

[1]– إبراهيم محمد الحمادي: أحمد محمد الشعبان، جغرافية الوطن العربي، ط1، الرياض، السعودية، 2008، ص، 14.

[2] – عبد الرحمن حميدة: جغرافية الوطن العربي، دار الفكر، ط1، دمشق، سوريا، 1997، ص، 11.

الأمطار ومن جهته "يبقى المحيط الأطلسي هو المؤثر على المناخ العربي بالنسبة كبيرة وهوائه المداري يتسبب في سقوط الأمطار في كل من السودان، واليمن، والسعودية"[1] وما نصل إليه هنا هو أن تعدد الخصائص المناخية في الوطن العربي يرجع بالأساس إلى المسطحات المائية الكبرى المحيطة به من كل جانب وفيما يخص الحرارة فهناك مناطق"تشتد فيها الحرارة صيفا ويبلغ معدلها 42°، حتى 47° في الصحراء الكبرى كعين صالح في الجزائر ودول الخليج والسودان، إلى جانب مناطق داخلية تتراوح درجة الحرارة فيها ما بين 27و42 درجة كشمال اليمن ومدن شمال إفريقيا والمطلة على البحر الأبيض المتوسط، ومناطق تبلغ الحرارة فيها 27°، صيفا كمرتفعات العراق، أما في فصل الشتاء وباقي الفصول فإن الحرارة معتدلة عموما"[2]، وفيما يخص التضاريس في الوطن العربي فإن الهضاب تغطي الجزء الأكبر منه، حيث أن التاريخ الجيولوجي يشر إلى أن هضاب الوطن العربي كانت هضبة واحدة انفصلت إلى هضبتين بعد فصلها بالبحر الأحمر وهما هضبة الجزيرة العربية وهضبة العراق.

جبال الوطن العربي تتميز بالجبال الإلتوائية يرجع تاريخا إلى الزمن الجيولوجي الثالث حيث تنتشر في الأطراف الشمالية والغربية والشمالية الشرقية للوطن العربي، ومنها جبال الأطلس التلي والصحراوي وتعد قمة طوبقال 4165م، أعلى قمة فيه تقع جنوب مدينة مراكش المغربية إلى جانب الجبال الواقعة في أربيل العراق كامتداد لجبال زاغروس وجبال عمان، إلى جانب الجبال الإنكسارية ويرجع تشكل هذه الجبال إلى التصدعات والانكسارات، وهي ثلاثة مجاميع منها مرتفعات البحر الأحمر 900متر كمتوسط ارتفاع، وجبال الحجاز وعسير، وتمتد بمحاذاة الساحل الشرقي للبحر الأحمر ومن رأس خليج العقبة في الشمال حتى عدن.

ثالثا: السهول والمياه

يسود في الوطن العربي نوعان من السهول أولهما السهول الفيضية وتمثلها سهول دجلة والفرات وسهول وادي النيل وهي أهمها وأكثرها خصوبة وثانيها السهول الساحلية

---

[1] –محمد خميس التروكة: جغرافية العالم الإسلامي، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزع، ط1، الإسكندرية، مصر، 2000، ص، 444.

[2]–عبد العزيز طريح: الجغرافيا المناخية والنباتية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الرياض، السعودية، 2000، 467.

وتمثلها سهول البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي هذا ما أدى إلى قيام زراعة حيث تقدر" المساحة المزروعة في الوطن العربي ب 1، 5% من المساحة الكلية الصالحة للزراعة، وتتصدر السودان دول العالم العربي من حيث المساحات المزروعة، والملاحظ في الزراعة في الوطن العربي أنها لا زالت بدائية من حيث الميكنة الزراعة وعتاد الزراعة إلى جانب الأسمدة الكيماوية والاعتماد على مياه الأمطار في السقي"[1]، وفي مفارقة عجيبة يشتغل نصف سكان الوطن العربي بالزراعة ورغم ذلك لم يستطيعوا تحقيق الاكتفاء الذاتي وتحقيق أمنهم الغذائي، ومن أهم المحاصيل الزراعة نجد القمح، الشعير، الأرز، الذرة، القطن.

إن الموارد المائية في الوطن العربي "شحيحة جدا، حيث لا تمثل سوى 0.5% من الموارد المتجددة العالمية كما لا يتعدى معدل حصة الفرد العربي حوالي 1000متر مكعب مقارنة بالمعيار العالمي المتمثل في 7000متر مكعب للفرد"[2]، وتشير بعض المصادر إلى أن كمية الموارد المائية المتجددة في الوطن العربي تقدر بـــ265 مليار م^3 في السنة كما يلعب الكيان الصهيوني دورا بارزا في مصادرة المياه العربية، مثلما حصل في الأردن وتجفيف قطاع غزة في فلسطين، بل وصل بها الأمر إلى تغذية النزاع القائم بين مصر وإثيوبيا من خلال تمويل سدة النهضة الإثيوبي في محاولة للالتفاف حول مياه النيل.

[1]–تقرير المنظمة العربية لتنمية الزراعية: الإحصاء السنوي، مجلد 33، 2013، ص، 57.

[2]–رمزي سلامة: مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، دار النشر والطباعة، ط1، القاهرة، مصر، 2013، ص، 9.

المطلب الثاني: المفهوم السياسي للوطن العربي وعوامل النشأة

أولا: تعريف الوطن العربي سياسيا

هو مصطلح سياسي يطلق على منطقة جغرافية تمتد أجزاؤه بين قارتي إفريقيا وآسيا تشمل الهلال الخصيب وشبيه الجزيرة العربية ودول شمال إفريقيا ، بالإضافة إلى ثلاثة دول تقع شرق إفريقيا ومصر لغته العربية، وهي اللغة الرسمية للدول المشكلة له والمقدرة بـــ22 دولة، حيث تقع 12 دولة في الجناح الأسيوي وهي فلسطين، العراق، سوريا، اليمن، عمان، الكويت، لبنان، الأردن، قطر، الإمارات، البحرين، السعودية و10دول في الجزء الإفريقي، الجزائر، تونس، مصر، ليبيا، جزر القمر، جيبوتي، موريتانيا، الصومال، المغرب، وإذا كانت هذه الدول من حيث أنظمة الحكم تنقسم بين جمهورية وملكية، إلا أنه تجدر الإشارة هنا أن هذا التعريف مبني على أسس قومية، وقد حصل اختلاف حول هذا المفهوم"، وهنالك اختلاف حاصل حول مفهوم القومية العربية بين مؤيد ورافض نظرا لغياب معايير موضوعية في التصنيف"[1].

تتوزع دول الوطن العربي حسب الآتي:

أ-الهلال الخصيب: وفيه العراق، سوريا، فلسطين، لبنان، والأردن.

ب-شبه الجزيرة العربية: تشمل كل دول الخليج العربي.

ج- شمال إفريقيا: تشمل كل دول شمال إفريقيا بالإضافة إلى مصر.

د-دول شرق إفريقيا: الصومال، جيبوتي، وجزر القمر.

ثانيا: كرونولوجيا تشكل مفهوم الوطن العربي

إن الوطن العرب كان مهدا للحضارات الإنسانية المتعاقبة، فحضارة اليمن ومملكة سبأ، والفراعنة وحضارة واد النيل في مصر، وحضارة بابل في بلاد الرافدين، بالإضافة إلى الصفحة البيضاء والناصعة لشعوب المغرب العربي المليئة بالملاحم ومحاربة الغزاة "إن الاحتكاك والتدخل الخارجي كان لصيقا بالوطن العربي منذ تلك الحقبة حيث تدخل الروم

[1] -علي الدين هلال: جميل مطر، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، بيروت، لبنان، ص، 27.

والفرس لعرقلة المسار التاريخي قبل وبعد ظهور الحضارة الإسلامية، والتي كانت نتاج قرون حتى وصلت شرق الصين وفرنسا وفتحت الأندلس وفق مبادئ الدين الإسلامي المبني على الأخلاق والمبادئ والحرية والعدل والمساواة بين الناس"[1]، لتأتي في مرحلة تاريخية لاحقة الإمبراطورية العثمانية التي حكمت العالم العربي وجزء من العالم الغربي، ومع بداية القرن التاسع عشر دخلت الإمبراطورية العثمانية مرحلة الضعف لأسباب يمكن إيجازها في الآتي:

أ- عدم قدرة الإمبراطورية على فرض الأمن والاستقرار.

ب-الصراع على السلطة داخل الأسرة العثمانية الحاكمة.

ج-بروز تيارات إسلامية مناهضة للحكم التركي.

د-ظهور حركات تمرد سياسي مطالبة بالاستقلال.

ه- تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية وبداية ضعف الأسطول البحري للإمبراطورية العثمانية"، بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام 1916، تم تقسيم الوطن العربي بين القوى الاستعمارية فرنسا، وبريطانيا وفقا لما اصطلح على تسميته بتركة الرجل المريض" [2]، ومنذ ذلك التاريخ وبالرغم من قيام ثورات متعددة في الوطن العربي إلى غاية نيلها للاستقلال تولت الزعامات التاريخية قيادة هذه الدول إلا أنها لم تنجح في تفادي الفخاخ التي وضعها المستعمر والمتمثلة في الحدود الوهمية الموروثة عنه، وبالتالي تمزيق الوطن العربي وتجزئته إلى مجموعة من الدول.

المطلب الثالث: ديمغرافية الوطن العربي

إن الغرض من دراسة الوضع الديمغرافي في الوطن العربي يهدف إلى فهم واقع القوى العاملة، مستوى التعليم، المستوى الصحي، وكل ما يرتبط بالفرد العربي، وحيث أن العدد الإجمالي للسكان في الوطن العربي حوالي 362 مليون نسمة -حسب إحصائيات صندوق النقد العربي لعام 2012-، حيث 70% منهم يعيش في الجزء الإفريقي و30% في الجزء الأسيوي، كما نلاحظ تفاوت بين الدول العربية في عدد

---

[1] - محمود شاكر: إسماعيل ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، دار المريخ، ط1، الرياض، السعودية، 2007، ص، 1.

[2] -المرجع نفسه، ص، 54.

السكان فمصر مثلا، بها 80مليون ساكن حسب إحصائيات 2012 "[1] والمغرب 30 مليون، بينما السودان 20مليون وهناك دول أقل من مليون نسمة كقطر، والبحرين.

والجزائر مثلا بها 42 مليون نسمة حسب إحصائيات وزارة الصحة لعام2017، فبين الجزائر، ومصر، والمغرب فقط 150مليون ساكن "يبلغ معدل الكثافة السكانية في الوطن العربي 2010نسمة في الكيلومتر مربع الواحد، ويتمركز جل السكان في المناطق الحضارية 59% من إجمالي السكان 60% من السكان الفلاحة وتربية المواشي 10%، في الصناعة 20% في قطاع الخدمات، ومجالات أخرى، و10% بالتجارة إلى جانب صيد السمك ونشطات أخرى"[2].

فيما يخص الوضع الاجتماعي في الوطن العربي فجل السكان يعانون من مشاكل مرتبطة بالوضع المعيشي، ويمكن تلخيص أهم مشكلات الواقع الاجتماعي في:

أ-مؤشر الفقر: "يتراوح بين 10 و20% في جل الدول العربية ما عدى موريتانيا واليمن، والصومال، وفلسطين أكثر من 40%"[3].

ب-البطالة: تتراوح نسبتها بين 2% في الأردن و48% في موريتانيا، ولا تجد إحصائيات ذات مصداقية يمكن الاستناد إليها في هذا العنصر.

ج-ضعف في اليد العاملة الغير متخصصة والغير متمكنة في التكنولوجيا الحديثة.

د-الهجرة: سواء تعلق الأمر بالحروب أو عدم الاستقرار أو طلبا لحياة أفضل.

ه-الفساد وهو ظاهرة منتشرة في الوطن العربي ولقد استشرى الفساد بفعل عوامل متعددة منها ضعف الأنظمة السياسية الفاقدة للمشروعية وعدم وجود آليات قانونية عقابية للفاسدين، وهو ما ترافق مع حركة غير طبيعية للأموال وما يكتنفها من تبييض وغير ذلك "[4]، ومنذ التسعينات ظهرت أبحاث عديدة من قبل مؤسسات متخصصة في دراسة قضايا الفساد في العالم ومدى تأثير هذه الظاهرة الخطيرة على النمو والتنمية على المستوى

---

[1]- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي الخاص بالوطن العربي، 2012، ص، 36.

[2] -المرجع نفسه، ص 37.

[3] -المرجع نفسه، ص 38.

[4] -المرجع السابق، ص 39.

الاقتصادي والاجتماعي، وتعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد أنه استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة هذا التوصيف ينطبق تماما على ما هو حاصل في الوطن العربي"[1].

المطلب الرابع: الواقع السياسي والأمني في الوطن العربي

رغم أن الأنظمة السياسية في الوطن العربي تتوزع بين ملكية وجمهورية إلا أنها تشترك في صفة الشمولية من خلال فرض قيود على العمل السياسي والمجتمع المدني ومصادرة الرأي، وذلك ما أدى إلى عدم قيام معارضة فعالة ترقى بالأداء السياسي في الوطن العربي، وفي ظل عدم وجود رغبة في إصلاح النظام من الداخل، ومواصلة فرض القيود الإدارية لمنع تشكل معارضة فعالة لم تصل بعد لأن تكون بديلا للنظم الحاكمة حاليا، إلى جانب عدم احترام الدستور والذي يعدل أو يلغى بأهواء الأنظمة الحاكمة وهو ما يفسر مرونة الدساتير العربية كما تبرز في الوطن العربي "ظاهرة عدم الفصل بين السلطات وتركيزها في يدا واحدة أو جماعة واحدة سواء أكانت الأنظمة جمهورية أو ملكية وتبرز ظاهرة هيمنة السلطة التنفيذية على باقي السلطات"[2].

إن الأنظمة السياسية في الوطن العربي لم ترق بعد إلى معايير الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة، فإنها لا تزال تتمك بمشروعيتها الثورية أو ميراثها العائلي، ويرى حسن مصطفى أن"مصادر شرعية أنظمة الحكم في الوطن العربي تقوم أساسا على مصدرين:

أ-مصدر تقليدي: الأنظمة الملكية التي تستمد شرعيتها من المبايعة والوراثة إلى جانب الشخصية التاريخية والكاريزمية، وهي أن يكون الحاكم مصدرا للشرعية في ذاته كعبد الناصر في مرحلة ما من التاريخ.

ب-المصدر العقلاني القانوني: وهو المرتبط أساسا بوجود المؤسسات التي تضبط السلطة تكون منبثقة عن الإرادة الشعبية[3]، أما من الناحية الأمنية فهناك تحديات عديدة في الوطن العربي متعلقة أساسا بالوضع السياسي والاجتماعي المنهار والتحديات التي تفرضها القوى الكبرى سواء تعلق الأمر بالاقتصاد أو السياسية أو حتى التدخل العسكري المباشر

---

(1) -سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان، 2009، ص 12.

(2) -حسن مصطفى الحري: النظم السياسية، مكتبة كلية الحقوق، ط1، سور،، دمشق، سوريا، 2010، 185.

(3) – المرجع السابق، ص، 186.

وذلك يرجع إلى ما يمتلكه الوطن العربي من احتياطات ضخمة من الغاز إلى جانب تصديره لنحو 60% من النفط العالمي، وعلى أهم مضيق في العالم وهو مضيق هرمز الذي يتحكم في إمدادات النفط العالمي، وكذلك قناة السويس التي تعتبر محركا لتجارة الدولية.

الوطن العربي بمساحته التي تقدر ب13مليون كيلو متر مربع، وسواحله التي يبلغ طولها 29000كيلو متر مربع، وبإجمالي عدد سكان يقدر ب386مليون نسمة، وبتعدده الثقافي واللغوي حيث عدد اللهجات داخله تقدر ب23لهجة إلى جانب الثروة الاقتصادية الهائلة فهو ينتج يوميا 2، 6 مليون برميل من النفط يوميا إلى جانب إحتفاضه ب7‘7مليار برميل تحت الأرض إلى جانب الغاز الطبيعي باحتياطي يقدر ب 5‘54 تريليون، وأراضي صالحة للزراعة تقدر ب6001ألف كيلو متر مربع وبقوة عسكرية بشرية تعددها 5‘2مليون جندي وبعدد جنود احتياط يقدر ب3‘3مليون جندي، وفيما يخص السلاح فله 5000طائرة و1100سفينة حربية و18000دبابة "كل هذه إمكانيات اقترنت بغياب التعددية السياسية تمارس الشفافية إلى جانب الأقليات والحركات الانفصالية، وتراجع دور مصر الإقليمي بفعل ثورات الربيع العربي والتداعيات على صعيد الحكم فيها وتحطيم ليبيا"[1]، وهذه العوامل المشوار إليها المتمثلة في عوامل القوة من جهة وما تلاها من مواطن ضعف جعلها ساحة للتنافس وصراع محموم بين القوى العالمية والإقليمية الكبرى، وهذا ما برز جليا فيما يحدث في سوريا وقبلها العراق وغيرها من أقطار الوطن العربي"[2].

[1] –محمود محمد السرياني: الحدود الدولية في الوطن العربي، مركز الدراسات البحوث، الرياض، السعودية 2001، ص، 285.

[2] –الإحصاء الأمريكي لأقوى الجيوش العالمية للعام2016 (http://mawdoo3.com).

المبحث الثاني: جيو بولوتكية الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي

المطلب الأول: التوزيع الجيو سياسي للأقليات

تشكل الأقليات والبالغ عددها حوالي 32 أقلية نسبة تقدر بحوالي 28‘8% من مجموع سكان الوطن العربي، وأكثر هذه الجماعات فعالية هي الجماعة الكردية إلى جانب وجود أكثر من 10 طوائف دينية "، كما أن هناك أقليات متميزة والتي تستحوذ على السلطة السياسية كالماريون في لبنان والعلويين في سوريا، والسنة في العراق سابقا"[1].

يوجد في الوطن العربي تنوع ديني وعرقي كبير فلا توجد دولة ما ليس بها أقلية، فنلاحظ مثلا:

أ- العراق تتكون ديمغرافيا من المسحيين غير العرب3%، الصائبة المندائيون أقل من 1%، الأكراد18%، الشيعة الإيرانيون5، 1%، التركمان2%.

ب- سوريا: العلويين 10%، الدروز4%، الإسماعليون7%، المسيحيون غير العرب35، الأكراد45، الترك الشركس1%.

ت- الأردن: المسيحيون5، 1%، الشركس6، 1%، الأرمن5، 0%، الأكراد3، 0%، التركمان 12، 0%.

ث- لبنان: الدروز6%، العلويون1%، المسيحيون العرب33%المسيحيون غير العرب5%، الترك1%.

ج- مصر: النوبيون2%، البجا5، 0%، البربر الأمازيغ 5، 0%، الغجر2%، الأقباط9%.

ح- السودان: البجا6%، الهوسا4%، النوبيون3%، القور25، قبائل صحراوية4%، قبائل نيلية وشبه نيلية16%، وثنيون25%، مسيحيون5%.

---

[1]- تيد روبرت:ترجمة، جار، الأقليات في خطر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1994، ص 47 .

ون1%، الطوارق1%، المسيحسون1%.وج1%، اليهود5، 0%"[1].

خ- موريتاتنا: المولدون(البربر والعرب)40%، الأفارقة الزنوج20%، الطوارق5، 2%.

د- السعودية على معيار ديني: الوهابية25%، الإسماعلية6%، الشيعة15%"[2].

إن هذا التوزيع المتنوع عرقيا ودينيا ولغويا قد أثر على الحياة الاجتماعية والثقافية في الكثير من الدول العربية كالعراق، سوريا، لبنان، البحرين، غير أن التوزيع الجغرافي لهذه الجماعات والتدخل الخارجي" قد لعبت دورا هاما في جعل المنطقة أقل اندماجا وانتماء، الأمر الذي انتح مشكلات أضعفت الكيانات السياسية القائمة "[3].

إن المتأمل للجغرافيا الأقلياتية للوطن العربي يلاحظ ان اغلب السكان سنة ويتكلمون اللغة العربية ثم يأتي الشيعة ب12%، والمسيحيون ب9% أما على أساس العرق والثقافة فنجد الكثير من الأقليات.

المطلب الثاني: واقع الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي

في ظل تصاعد ظاهرة نمو الأقليات الصغرى التي أصبحت "تبحث عن مكان لها في بلادها واستخدام الدول الكبرى للأقليات، لتحقيق مصالحا انتشرت حروب عديدة "إلى جانب تكاثر الحركات المطلبية للأقليات التي تعم العالم العربي وتنتشر في المجتمعات المدنية بطريقة معبرة"[4]، إن الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق الأقليات بصفة خاصة في العالم العربي أو المجتمع العربي هو انهيار شامل للنمط القديم وإفساد عميق لآليات المجتمع المدني العصري[5].

---

[1]-صلاح عبد العاطي:مجلة الحوار المتمدن،العدد1590،2006، ص http://www.m.ahewar.org/s.asp?a10.تم التصفح في16فيفري2018.

[2] -جوزيف يعقوب: حسين عمر، ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2004، ص206.

[3] -عيسى علي إبراهيم: مشكلات سياسية واقتصادية، رؤيا جغرافيا معاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002، ص، 113.

[4] -تيد روبرت: مرجع سابق، 160.

[5] -برهان غليون: الديمقراطية وحقوق الإنسان مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة، المركز العربي لدراسات، العدد135، السنة13، ماي، 1990.

إن مطالب الأقليات في الوطن العربي والمتمثلة أساسا" في ترقية لغتها الأم وحمايتها ودسترتها إلى جانب إقامة المؤسسات والروابط الثقافية والدينية والمحافظة عليها، والعدالة في توزيع الموارد الاقتصادية بين أفراد المجتمع"[1]، ولقد حاولت هذه الأقليات تحقيق أهدافها بتنظيم مسيرات مطالبة بحقوقها الثقافية أو إلى حكم ذاتي أو حتى المطالبة بالانفصال مثل أكراد العراق.

إن هذه المطالب والأهداف تقترن بالأساس "بعجز النظم السياسية الحاكمة في الكثير من الأحيان عن الاستجابة لمطالب الأقليات الدينية أو العرقية، بل قامت بسياسة الإقصاء والتهميش اتجاه اقتراب الأقليات من السلطة"[2]، باستثناء سوريا والتي استطاعت الأقلية العلوية حكمها والحكم الملكي في البحرين، وبالمحصلة"، إن النظم السياسية وقدرتها على التعامل مع الأقليات وبسلمية في إدارة الصراعات القائمة داخل الدولة من شأنها أن تحافظ على الاستقرار[3] السياسي داخل الدولة.

إن عجز النظم السياسية عن الإيفاء بالتزاماتها في مجال حماية حقوق الإنسان وحقوق الأقليات في الوطن العربي جعل هذه الأخيرة تشعر بالاضطهاد والتهميش وبالتالي محاولتها تحقيق أهدافها بالتمرد والانفصال كأكراد العراق.

المطلب الثالث: تأثير الأقليات في الوطن العربي

يقترن تأثير الأقليات في الوطن العربي ببعدين داخلي وخارجي فالبعد الداخلي يتمثل في التعدد الاجتماعي والثقافي داخل الدولة فظاهرة التعددية الثقافية تعد من أهم المشاكل التي تواجه الدولة الحديثة خاصة من حيث تأثيرها عل الاستقرار الداخلي "فالدولة المتجانسة عرقيا، ودينيا، ولغويا تكون أكثر استقرار من الدولة المتنوعة فهذا التنوع قد يكون مدخلا للنزاع"[4]، وقد حدث وأن تصادمت أهداف الأقليات وما تريد النظم السياسية الحاكمة من

---

(1) –أحمد عباس، عبد البديع: الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي، مجلة السياسة الدولية، عدد144، 1993، ص، 167.

(2) –عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، مرجع سابق، ص، 562،

(3) –حسان بن نوى: تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص، 118.

(4) –محمد عبد الغني سعودي: الجغرافية والمشكلات الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1968، ص، 66.

وحدة واستقرار[1]، وذلك من خلال ما يعرف بالحكم الذاتي كهدف أقلياتي مثلما حدث في دولة العراق، ليتطور الأمر فيما بعد إلى استفتاء على الانفصال وبالتالي تهديد وحدة الدولة العراقية وتقويض استقرارها.

إن ما يحدث في اليمن، وسوريا، والبحرين والحراك الريفي بالمغرب تزامن مع زيادة دور الفواعل الخارجية، والتي تساهم في زيادة حدود التوتر كما ساهمت في تقسيم السودان إلى سودان، وسودان جنوبي إلى جانب عامل التكنولوجيا، فهناك من يرى "أن التكنولوجيا قد شكلت مصدرا خطرا للأقليات من خلال شعورها بتهديد قيمها وذاتيتها وإرغامها على الاندماج في قيم وثقافات مختلفة عنها، وهو ما يخلق شعورا لدى الجماعة الأقلية بضرورة التلاحم من أجل الحفاظ على هويتها وخصوصيتها الثقافية التي تهددها العوامل الخارجية التي تسعى إلى صهرها وإذابتها في الدولة الأصلية لكي لا تشكل تهديدا على وضعها الداخلي".

يمكن اعتبار تأثير الأقليات في الوطن العربي ككرة الثلج التي تكبر كلما تدحرجت لتصيب كامل القطر العربي "وهو الأمر الذي يعتبر من بين أخطر أهم المسائل التي تهدد حتى الاستقرار الدولي، لأن ذلك من شأنه أن يفتح المجال لتدخل أو التهديد باستعمال القوة، بدعوة حماية الأقليات، وهذا الأخير بدوره يؤدي إلى توتر علاقاتها مع بقية الدول ويهدد الاستقرار العالمي"[2]، وهذا ما يمكن إن يلاحظ فعليا في دوما السورية بريف دمشق والمعطى حماية حقوق الإنسان، مما أدى إلى اضطراب داخلي عنيف وإلى زلزال دولي أعنف في مجلس الأمن التابع لهيئة الأمم المتحدة.

المطلب الرابع: الأقليات وحقوق الإنسان ومخططات التقسيم

في يوم 16ماي 1916 تم تقسيم الوطن العربي بين فرنسا، وبريطانيا إلى مجموعة من الدول وقد يتساءل البعض لماذا الربط بين سايكس بيكو والأقليات؟ والجواب "أن التقسيم لم يعط أي اعتبار للتوزيع القبائلي والعشائري و الإنتماءات الدينية"، وفي الخمسينيات والستينيات من عام تسع مائة وألف وضع حدودا فصلت العالم العربي وفق معايير إستراتجية

---

[1] –سعيد لطيفان: القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيون منها، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996، ص، 566.

[2] –محمد السماك: الاستغلال الديني في الصراع السياسي، دار النقاش، بيروت، لبنان، 2000، ص، 160.

لم تأخذ بالاعتبار المعيار الإثنوغرافي الحضاري إلى جانب استعمالها القوة والقهر في الاتفاقيات المبرمة للاستقلال"كما وزع الاستعمار أقليات ودعمها ماديا وفكريا وعسكريا لتقويض وحدة الوطن العربي، فبرزت مشاكل حدودية حتى بين الدول العربية"مشاكل الحدود بين المغرب والجزائر، العراق والكويت، اليمن وعمان، السودان ومصر وغيرها"[1]، وفي عالم اليوم تسعى نفس القوى لإعادة تقسيم العالم العربي إلى دويلات طائفية وأقلياتية من خلال دولة للمسيحيين ودول لشيعة وأخرى للأكراد وربما الأمازيغ ودولة يهودية متمثلة في الكيان الصهيوني إن ما يرسم للعالم العربي من خلال مصطلح الشرق الأوسط الجديد في ظل عجز غالبية صناع القرار عن احتواء مطالب الأقليات بل وصل حد التصادم في أحيان أخرى وفي ظل ارتهان واقع حقوق الإنسان العربي عموما وارتباط الأنظمة العربية بالآخر في مخططات تقسيم جديدة، وهذا ما جعل الغرب يراهن في صياغته لمفهوم الشرق الأوسط الجديد على ما سبق ذكره وقد أشار رالف بيتر وهو ضابط متقاعد يحمل رتبة مقدم وضع مخططا لتقسيم العالم العربي" ذكر فيه جل التصورات الأمريكية والإسرائيلية للجغرافيا الجديدة للوطن العربي وفقا لتقسيم يجعل العديد من الدول العربية دويلات جديدة "[2].

---

[1] -محمود محمد: الحدود الدولية في الوطن العربي، مرجع سابق، 285.

[2]-عبد الوهاب المسيري: مقال الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني، تم تصفحه يوم 13فيفري 2018 http.www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/6deae7db-1c2cd.

الفصل الثالث: أثر الأقلية الكردية على استقرار الوضع السياسي في العراق

- **المبحث الأول: الدولة العراقية والأقليات**
  - المطلب الأول:في ظل الانتداب البريطاني والعهد الملكي
  - المطلب الثاني: العهد الجمهوري ومابعد انقلاب البعثيين
  - المطلب الثالث: الديمغرافيا والتعدد في العراق
  - المطلب الرابع:الأقليات في العراق وأزمة الهوية
- **المبحث الثاني: كرونولوجيا تطور المسألة الكردية في العراق**
  - المطلب الأول: من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية
  - المطلب الثاني: ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الانقلاب العسكري البعثي
  - المطلب الثالث: منذ تولي حزب البعث الحكم إلى حرب الخليج الثانية
  - المطلب الرابع: ما بعد حرب الخليج إلى استفتاءالأكراد على الاستقلال
- **المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تأجيج المسألة الكردية**
  - المطلب الأول: الدور الأمريكي
  - المطلب الثاني: الدور الصهيوني
  - المطلب الثالث: الدور التركي
  - المطلب الرابع: الدور الإيراني

المبحث الأول: الدولة العراقية والأقليات

منذ قيام الدولة العراقية تتأسس نظامها على احترام البنى الاجتماعية والإيديولوجية بحكم تعدد القوميات والطوائف بداخلها والذي يفرض ثقافات وإيديولوجيات لكل قومية أو طائفة للوصول إلى مجموعة من الخصائص القومية والثقافية الموحدة التي تبنى عليها الدولة.

المطلب الأول: في ظل الانتداب البريطاني والعهد الملكي

كسائر الدول العربية كانت العراق تابعة للدولة العثمانية إلى غاية العام 1920حيث وضع العراق تحت الانتداب البريطاني، ولقد بدأت هذه الفترة بتولي الملك فيصل الحكم عام 1921، فتشكلت الدولة العراقية بناء على أجهزة بنيت على صفة طائفية فضلا عن الضباط ذوي النزعات القومية، وبفعل تلك المعطيات "[1] ظهرت بعض الانتقادات حول بناء الدولة في الحقبة الملكة إذ أن البناء السياسي الأول لدولة العراقية قد حصر قيادته بفئات محددة إلا أن السياسة البريطانية أعادة رفد التشكيلة العراقية بقوة اجتماعية جديدة" مما ترتب عنه "تكريس البناء البيروقراطي لدولة العراقية المرتكز إلى الأقلية الحاكمة مما أدى إلى انفصال الدولة عن تشكيلتها الاجتماعية"[2]، وبحلول العام 1925برزت هيمنة الملك التنفيذية من خلال انفراده بموجب الدستور على اختيار وإقالة الوزراء دون التقيد بالأغلبية البرلمانية "وعاصرة الفترة الملكية أوضاع استثنائية تراوحت بين الإفراط في تغير الوزارات وإعادتهم بعد ذلك وتعطيل الدستور وفرض الإحكام العرفية، وأهم ما يميز هذه المرحلة هو إصدار قانون الأحزاب والجمعيات عام 1922، وتجميدها عام 1925"[3].

بعد وفاة الملك فيصل عام 1933 وتولي الملك غازي العرش حتى عام 1939، وبروز عدة انقلابات في هذه الفترة انتهت باحتلال العراق من طرف بريطانيا في عام 1941 "[4]حيث تولى نوري السعيد ومجموعة من الحرص السياسي القديم البلاط الملكي، ثم

---

[1] – علي جواد: الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق2004، ص، 16.

[2] –المرجع نفسه، ص، 28.

[3] –عصام برزخي: مبادئ وأحكام القانون الإداري، جامعة بغداد، كلية القانون، 1993، ص، 76.

[4] –نيفين مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص، 33.

تلتها الفترة الممتدة بين 1946إلى غاية 1958"شهدت انتشار وترسيخ الأفكار والإيديولوجيات الغربية الحديثة في صغتها الليبرالية، وكذلك تصاعد ونمو الحركات السياسية السرية، وشهدت هذه الفترة تجربة الانفتاح السياسي للحرس القديم بسبب عدم قدرته بالرغم من النصائح البريطانية المتكررة".

شهدت تلك الفترة موجة من التظاهرات التي أدت إلى إطلاق عملية سياسية تشكلت بموجبها خمسة أحزاب سياسية منها حزب الأحرار، والحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الاستقلال القومي العربي، والاتحاد الوطني الماركسي إلا جانب قيام أحزاب معارضة سياسية، "أما الاتجاه القومي الكردي فكان يطالب بحقوق أمته المجزئة الطامحة في قيام وحدته القومية وتقرير مصيرها، فقد كان هذا الاتجاه في بداية نشوئه يعبر عن تنظيمات طلابية ثم أصبحت حزبية"[1].

لقد كان الحكم الملكي في العراق ممهدا لقيام نظام ملكي له ركائز إدارية عرف من خلالها المجتمع العراقي الحياة السياسية والمدنية من خلال المنظمات الطلابية أو حركات التحرر أو الأحزاب السياسية إلى جانب سيطرة القوى المرتبطة بالمستعمر البريطاني بمقاليد السلطة، ومحاولة إجبار بقية الفواعل في المجتمع العراقي على انتهاج المسارات التي تحددها هذه السلطة.

المطلب الثاني: العهد الجمهوري وما بعد انقلاب البعثيين

بعد العام 1958 أعلنت الثورة على النظام الملكي بقيادة "عبد الكريم قاسم الذي أصبح بعد وقت قصير الزعيم الأوحد للعراق بعد قيادته للانقلاب، وإطاحته بالنظام الملكي واغتيال الملك فيصل الثاني"[2]، وعرفت هذه الفترة تدهورا في علاقات العراق مع مصر بسبب مطالبة قاسم بالكويت وهو ما رفضه عبد الناصر إلى جانب تحالفه مع الأكراد "بإعلان العفو عن مصطفى البرزاني تعاون الأكراد مع قاسم في مواجهة خصومهم مقابل اعتراف الأخير بشرعية الحزب الديمقراطي الكردستاني"[3]، ليأتي انقلاب البعثيين على عبد الكريم قاسم وتم إسقاط المجلس العام في 1963، ومع تولي عبد السلام عارف السلطة حاول تحسين صورة

---

(1) – تيد روبرت: ترجمة، مجدي عبد الحكيم، مرجع سابق، ص، 91.

(2) –مجيد خدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة لنشر، ط1، بيروت، لبنان، 1974، 237.

(3) –محمود الدرة: القضية الكردية، طالع الطليعة، دط، بيروت، لبنان، 1966، ص، 275.

العراق مع دول الجوار فأعلن اعترافه باستقلال الكويت وبعد مقتله وتولي أخيه حكم البلاد نجح هذا الأخير "في الدخول في مفاوضات ناجحة مع الأكراد انتهت بالاتفاق على تطبيق برنامج يمكن أن ينهي حالة الصراع بين الطرفين"[1].

بعد وصول أحمد حسن بكر رئيسا للبلاد شهدت البلاد بعض الإنجازات من أهمها الاتفاق مع الأكراد لوقف القتال في شمال العراق "توصلت الحكومة مع الزعيم الكردي البرزاني على خطة بموجبها تمنح المنطقة الكردية والأكراد سلطات مهمة لتحقيق نوع من الحكم الذاتي " إلى جانب تأميم المحروقات ومشاركة القوات العراقية في حرب 1973وفي عام 1979 نجح صدام حسين في أن يصبح رئيسا للجمهورية العراقية بعد إعفاء البكر من جميع صلاحياتها ومناصبه.

وشهد العراق في ظل حكم صدام حسين إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية مكنت من المحافظة على الثروات الوطنية العراقية والمساواة القانونية لكل المواطنين العراقيين إلى جانب إلغاء الطبقية"[2] ولكن الأهم من كل ذلك هو تركيز صدام حسين على تعين البعثيين وتمكينهم من أهم مفاصل الدولة ولقد كان العام 1980 بعد دخول العراق في حرب مع إيران كان نتاجها وفاة ما يقرب نصف مليون عراقي فضلا عن مئات الآلاف من الجرحى والمعطوبين إضافة إلى تكلفة الحرب الباهظة ضف إلى ذلك دخول العراق في حرب مع العالم بأسره بفعل اجتياحه للكويت مما أدى إلى حصاره اقتصاديا وإلى عزله سياسيا مما انعكس على الصعيد الاجتماعي، وظل العراق يعاني إلى غاية اجتياح الولايات المتحدة الأمريكية له بذريعة واهية ثبت عدم صدقها لا حقا متمثلة في السلاح النووي في العام 2003 دون الرجوع إلى مجلس الأمن وهو ما يمثل انتهاك لميثاق الأمم المتحدة.

بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين وتعين الإدارة الأمريكية نائبا عنها ثم تعين أياد علاوي ظهرت المحاصصة الطائفية إلى جانب سلطات أوسع لإقليم كردستان هذه المرحلة شهدت آلاف القتلى العراقيين بفعل الثورات التي قادها كل من عزت الدوري ورجال الطريقة النقشبندية، والتي أثمرت خروج جزء كبير من القوات الأمريكية بفعل الخسائر الفادحة ثم تلاه حكم نوري المالكي وما تخلله من إضطربات كبيرة انتهت بسيطرة داعش على جزء كبير من الأراضي العراقية وخروجه من الحكم ويدخل العراق في مرحلة جديدة من محاولة تطهير العراق من داعش تزامنت

---

[1] – محمد الهادي أبو زيد: الشيعة والسنة والأكراد في العالم، هلا للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2007، ص، 172.

[2] – محسن يوسف: مرجع سابق، ص، 31.

مع تنظيم الأكراد في نهاية العام 2017 استفتاء على الاستقلال ولا تزال الساحة العراقية مفتوحة على جميع الاحتمالات.

المطلب الثالث: الديمغرافيا والتعدد في العراق

العراق بلد متعدد القوميات والقبليات فلكل مجموعة بداخله انتماء قومي أو قبلي أو ديني أو مذهبي معين، فتجد أقليات مذهبية وأخرى عرقية، الأقليات المذهبية تتمثل في الصابئة المندائية، واليزيدية، واليهودية، والمسيحية والكاكائية، والشبك، والسنية، والشيعية "وقد أظهرت دراسة التعداد السكاني في العراق أن المسلمين يمثلون 97%من السكان ويتكون السنة من ثلاثة مذاهب هي الحنفية، والشافعية، والحنابلة"[1] ثم المسيحيون ب ب14، 2%، والصائبة 25، 0%، واليهود51، 0%، وهناك مذاهب وديانات كاليزيدية والكاكائية والشبك "وتتشكل المذاهب والديانات كالآتي:

أ-المذاهب الإسلامية

السنة: "وتقدر نسبتهم ب 47% وهم العرب، والأكراد، والتركمان، ويتبعون ثلاثة مذاهب هي الحنفية، والشافعية، والحنبلية إلى جانب الشيعة الذين يمثلون أكثر من نصف السكان في العراق أغلبهم من العرب وبعضهم من الأكراد، والتركمان، والفرس"[2].

ب-الأديان الكتابية:

المسيحية: ويقدر عدد المسحيين في العراق حسب إحصائيات 2001"ماقدره 650ألف نسمة أغلبهم كاثوليك، ثم يأتي الآشريون، والسريان الأرثوذكس والكاثوليك، واللاتين والأرمن، والروم الكاثوليك، والبروتستانت، والسبتيون ثم يأتي اليهود وعددهم450يهودي يتوزعون على بغداد، والبصرة، وكردستان وتضم بغداد قبر النبي ذو الكفل وكان من بين من سبيى إلى بابل وعزرا إلى جانب بعض المدارس اليهودية كمدرسة سوارا، والتي دون فيها التلمود اليهودي"[3].

ج-أديان ومذاهب أخرى: "اليزيدية ويقيمون في جبل سنجار يعود نسبهم إلى يزيد بن معاوية وقد عانى اليزيديون الإضطهاد في حقب كثيرة من تاريخ العراق، ويقدر عددهم ب 150ألف عام 2001ثم الكاكائية وهي لا تعتبر دين أو مذهب بل مزيج من الأفكار المستمدة

---

(1) – نيكيستين باسيلي: الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية، دار الشافعي، بيروت، لبنان، 2001، ص، 350.

(2) – المرجع نفسه، ص، 351.

(3) –سلمان الظفيري: التركيبة السكانية للمجتمع العراقي، دار الحكمة، لندن، بريطانيا، 2004، ص، 15.

من التصوف والتشيع يقيمون في كركوك أما الشبك فهم يعودن إلى قبيلة الشبك الكردية وينسبون إلى القز لباش والتركمان، وهم سنة شافعيون وشيعة إثناعشريون، ويقدر عددهم ب90ألف نسمة عام2001 "[1]، أما الأقلية الكردية فهم زرادشتية"ويزيديون وأهل الحق، والثعبانيون، وعباد الحمير إلى جانب الشافعية والحنفية والمالكية والحنبلية وكذلك الشيعة ويعيشون في الجبال"[2]، ويستعمل مصطلح الكرد لدلالة عن الشعب الكردي الأصلي لمنطقة كردستان والتي تضم أجزاء من العراق، وتركيا، وإيران، وسوريا، والكرد قسمان قسم يقطن كردستان " أطلق عليها شعوب جبال الزاكروس وهي شعوب لولو، كوتي، كورتي، جوتي، جودي، كاصي، سوبري، خالدي، ميتاني، هوري، نيري، والطبقة الثانية طبقة الشعوب الهندوأوربية وهم الميديين والكردوخيين وإمتزجت مع شعوبه الأصلية ليشكلوا معا الأمة الكردية"[3]، وتتوزع كردستان بين ثلاثة دول العراق، إيران، تركيا وبتوقيع اتفاقية سايكس بيكو تفتت الكيان الكردي ومنذ ذلك الوقت والأقلية الكردية تبحث عن لم شمل الكرد المتناثر بين العراق، وسوريا، وإيران"[4] الأمر الذي جعل أصابع هذه الدول تعمل داخل هذه الأقلية والسبب في ذلك أن لم الشمل يعني انحصار سيادة هذه الدول عن جزء تعتقد أنه شعب لها وأرض تتبع لها"[5].

الأقلية التركمانية وهم تركمان العراق والذين يعيشون في تركمانستان فهم يعيشون في تلعفر، وداقوق، وطوز خورماتو، وقرة تبة، وفي كركوك، وألتون كوبري، وكفري إذن هم يقيمون في شمال العراق وبالتالي لهم احتكاك مباشر مع الأكراد "والعلاقة بين الطرفين ليست جيدة ويقدر عددهم بحوالي 150ألف نسمة"[6].

المطلب الرابع: الأقليات في العراق وأزمة الهوية

نتيجة للتركيبة الديمغرافية للمجتمع العراقي تشكلت هويات إثنية وقومية ودينية حيث أن الصدام بين الهويات داخل المجتمع العراقي له مدلولات سياسية ساهمت في التفكك

---

(1) –جار، وتيد روبرت: الأقليات في خطر، مرجع سابق، ص، 259.

(2) –نيكيتيسن باسيلي: مرجع سابق، صص352، 391.

(3) –مصطفى حسن: البرازيون، دط، مطبعة بغداد، بغداد، العراق، 1995، ص، 75.

(4) –المرجع نفسه، ص، 391.

(5) – حامد محمود عيسى: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص، 29.

(6) – يوسف محسن: الحوار المتمدن، مرجع سابق، ص، 55.

واضمحلال مفهوم المواطنة، وبالرغم من تعايش التوجهات القومية للدولة في فترة من الفترات إلا أنها اصطدمت بالهويات العرقية المتصارعة والمتصادمة دينيا، وطائفيا، وعرقيا "الموقع السياسي للأقليات يأخذ صفة معارضة مستديمة أو تأقلم مع تخطيطات هوية الدولة وتعود أزمة الهوية للأقلية الكردية لأسباب متعددة همها وجود مخزون تاريخي ضخم قائم على إيديولوجية معينة، وصراع بين الهويات حول الأفكار والعقائد والتقاليد، وتسود العراق شبكة من الهويات الفرعية والطوائف والقوميات والإثنيات مما أدى إلى انقسامات إثنية وعرقية خطيرة.

في ظل جدلية الانتماء إلى الأقلية أو الدولة فالأقليات في العراق وعلى الأقل الأقلية الكردية اختارت الحفاظ على هوياتها دون الانصهار في هوية الدولة، وقد رافق ذلك سياسات حاولت دمج الأقليات في هوية الدولة من خلال اعترافها بوجودها والتعامل مع مطالبها بمرونة بل وصل الأمر إلى حد منحها حكم ذاتي في إدارة الشأن المحلي.

الدارس للأقليات في المجتمع العراقي وعلى رأسها الأقلية الكردية يلاحظ ارتباطها العميق بباقي الأقليات في دول الإقليم المجاورة ضف إلى ذلك ما تلعبه القوى الكبرى في توجيه الأقلية الكردية وفقا لمصالحها، فهم قد نالوا حقوقهم عكس باقي الأقليات في العراق إلا أن طموحهم في إقامة دولة مستقلة كان دائما محركهم الأساسي في تحقيق أهدافهم.

الأقلية التركمانية التي يقدر سكانها ب150ألف نسمة، ورغم وقوعها في مدينة كركوك إلا أنها لم تتسبب يوما في تهديد استقرار العراق وهم الذين يرجع أصلهم إلى الأتراك ورغم ذلك لم يجنحوا يوما في التمرد أو الخروج عن الدولة، وبالتالي الأقلية الكردية تحركها فواعل خارجية أكثر من اضطهادها داخليا وبالتالي انتصارها لهويتها أكثر من ولائها لوحدة الدولة العراقية.

المبحث الثاني: كرونولوجيا تطور المسألة الكردية في العراق

المطلب الأول: من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية

كغيرها من الأقليات المنتشرة في العالم والتي كانت تبحث عن الاستقلال بعد نهاية الحرب العالمية الأولى حاولت الأقلية الكردية إفتكاك دولة كردية بالموصل إلا أنها اصطدمت بالرفض البريطاني "زاد حجم المعارضة الكردية خاصة في محافظة السليمانية التي رفضت فيها جماعات كردية الانضمام إلى العراق خلال استفتاء أجري لتنصيب الملك فيصل ملك على العراق "[1]، ولم يكتفي الأكراد برفض الإدارة البريطانية بل قاموا بثورات متعددة من بينها الثورة التي قادها محمود البرزنجي منذ العام 1919، والتي كان لها تأثير كبير على مسار الحركة الكردية في العراق إلا أن التعاون بين القوات البريطانية وملكها المعين منع هذه الثورة وغيرها من النجاح، وهو ما يتوافق مع أجندة بريطانيا الرامية إلى إضعاف العراق وبقائه منقسم وغير موحد، إلا أن هذا لم يمنع من تأسيس حزب الأمل عام 1939، والذي دعا إلا دولة كردية مستقلة، وفي العام 1944جرى أتفاق يقضي بإقامة ولاية كردية تضم كل من الموصل، دهوك، السليمانية، أربيل، زاخو، كركوك، وعقيرة تتمتع بالاستقلال الذاتي كما تم تعين "وكيل وزاري كردي في جميع الوزارات العراقية، ووزير كردي يكون مسئولا عن ولاية كردستان"[2].

هذه المطالب لم تأتي وليدة الصدفة بل جاءت نتيجة الحراك المسلح الذي قام به الملا مصطفى ومطالبته السلطات العراقية بتسليمهم مائة طن من الحنطة، ورغم استجابة الحكومة له وإطلاق صراح جميع المعتقلين إلا أن الملا مصطفى قد ثبت ارتباطه بالبريطانيين، ودخل في اشتباك مسلح مع الحكومة العراقية التي فشلت في هزيمته عسكريا غير أنها نجحت في إقناع شيوخ عشائر الأكراد بنفي الملا خارج العراق، هذا الفشل كان نتيجة إضعاف الجيش العراقي من طرف البريطانيين، وقد نجح وزير الداخلية آنذاك في إنقاذ الموقف مستغلا نزاعا وقع بين الملا مصطفى وأخريين من زعماء العشائر إلى جانب رفض الروس والإيرانيين في ذلك الوقت تسليم الملا مصطفى إلى العراق.

وانتهت هذه الحقبة ببرنامج واسع اعتمد على دفع التعويضات لأصحاب البيوت المهدمة، وإصلاح المدارس والمستشفيات المهدمة، وبالتالي أدرك الأكراد الطبيعة الحقيقية للبريطانيين وبدؤوا بالبحث عن حلفاء جدد.

---

[1] –دهام العزاوي: مرجع سابق، ص، 210.

[2] –أحمد وهبان: مرجع سابق، ص، 183.

المطلب الثاني: ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى الانقلاب العسكري البعثي

عرفت نهاية الحرب العالمية الثانية بروز الحزب الشيوعي بأفكاره اليسارية وحزب الخلاص الكردي الذي كان يهدف إلى استقلال الدولة الكردية، تزايدت تطلعات الحركة الكردية مع بزوغ الحزب الديمقراطي الكردستاني المعبر عن أهداف وأمال الحركة الكردية، ويعتبر هذا الحزب أقدم تنظيم سياسي وعسكري والذي أسسه مصطفى البرزاني على نهج الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران، وكان الهدف منه هو تحرير العراق من المحتل البريطاني فتأسست الحركة الوطنية المعارضة للنظام الملكي والنظام البريطاني مشتملة على العديد من الأحزاب الكردية، وقد تمكن هذا الحزب من قيادة العملية السياسية والعسكرية الكردية إلى يوما هذا، وفي العام 1958 أطيح بالنظام الملكي وتشكل النظام الجمهوري في العراق مما ساهم في إعلان عفو شامل "لصالح المشاركين في الحركة الكردية تحت قيادة البرزاني، والسماح بعودتهم إلى العراق كما تم اعتماد الحزب الوطني الكردستاني رسميا عام 1960"[1]، وفي العام 1961قامت موجة من الاحتجاجات دعا إليها الحزب الديمقراطي الكردستاني مما أدى بالحكومة العراقية بالهجوم على كردستان في 10/ 9/ 1961، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة من الحروب بين الحكومة العراقية والأكراد ابتداء من 1962.

تم التوصل إلى اتفاق أولي يقضي بالإدارة الذاتية للمنطقة الشمالية غير أن الحكم الذاتي لم يتحقق وبالتالي تزايد العمليات المسلحة في المنطقة الكردية واتساعها إلا أن الخيار المسلح نجح في إلحاق هزائم متتالية بالجيش العراقي، فاضطرت الحكومة إلى الموافقة على مشروع البرزاني للحل السلمي والمتشكل من أثنى عشرة نقطة المتعلقة بحقوق الأكراد" [2]، والملاحظ في هذه الفترة ورغم اتساعها زمانيا إلا أن الأكراد ورغم دخولهم في صراع ثم في تحالف فالعودة إلا صراع مع الدولة إلا أنهم لم ينجحوا في تأسيس الدولة الكردية التي سعوا إليها.

يلاحظ في الفترة نفسها تراجع الدور البريطاني أو انعدامه نتيجة جلائه عن العراق، إلى جانب أن الدور الروسي الذي روهن عليه من طرف الأكراد بعد تخليهم عن البريطانيين لم يمدهم بالدعم السياسي والعسكري الكفيل بتحقيق أهدافهم، بل إن الدستور العراقي لعام 1966 نص على أن العراق جزء من الأمة العربية، وعلى أن جميع مكونات العراق الطائفية والمذهبية والعرقية

---

[1] –سعد ناجي جواد: أكراد العراق وأزمة الهوية، مرجع سابق، ص، 122.

[2] – المرجع نفسه، 123.

متساوي الحقوق كمواطنين عراقيين سواء كانوا عرب أو كرد، وهو ما يتنافى مع الهوية الكردية، وبالتالي ذوبانها في الدولة العراقية.

المطلب الثالث: منذ تولي حزب البعث الحكم إلى غاية حرب الخليج الثانية

تميزت هذه الفترة بالخلاف العراقي الإيراني حول الحدود المشتركة، وقد استعان الإيرانيون بالورقة الكردية للضغط على بغداد، مما اضطر هذه الأخيرة لإجراء إصلاحات دستورية وإدارية لم تلق استجابة من الأكراد الذين واصلو تمردهم بفعل الدعم الإيراني العلني للأكراد ونتيجة لشعور البعثيين بتعاظم الدور الإيراني دخلوا في مفاوضات مع البرزاني، وتم التوقيع في 10 مارس 1970 على اتفاقية الحكم الذاتي للأكراد، "اعترفت الحكومة العراقية بالحقوق القومية للأكراد مع تقديم ضمانات للأكراد للمشاركة في الحكومة العراقية واستعمال اللغة الكردية في المؤسسات التعليمية، ولم يفصل في قضية كركوك نظرا للقوميات المختلفة في المدينة، وقد حددت أربعة سنوات كفترة انتقالية لتنفيذ بنود البيان، وهذا ضمن نطاق العراق الموحد وفرض مركزية السلطة وترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع العراقي"[1].

إن التزام البعثيين بما ورد في بيان 1970 أدى إلى فتح العديد من المدارس في المناطق الكردية ويتم التدريس فيها باللغة الكردية، "إلى جانب إصدار مجلة هاوكري وبيمان الكرديتين، إلا أن الملا البرزاني لم يلتزم بالبيان ووجه اتهامات للحكومة المركزية بالانفراد بالسلطة وتهميش سلطة الحكم الذاتي"[2]، وبعد محاولة اغتيال البرزاني في العام 1971 والعام 1972 طالب الأكراد بإدخال مناطق جديدة منها كركوك في إطار الحكم الذاتي، وهو ما قوبل بالرفض من البعثيين على اعتبار "أن كردستان وحدة إدارية لها شخصية معنوية، تتمتع بالحكم الذاتي في إطار الوحدة القانونية والسياسية والاقتصادية للعراق الموحد"[3].

بعد مرور أربعة سنوات على بيان 1970 المحدد للفترة الانتقالية وصلت الأطراف إلى طريق مسدود، حيث طالب الأكراد بكركوك واعتبرته الحكومة العراقية بمثابة إعلان حرب لتدخل في مواجهة مسلحة مع الأكراد الذين كانت لهم أسلحة زودتهم بها إيران، مما أعطى المواجهة في هذه المرة بعدا أخر، وقد تميزت هذه المرحلة بتقرب الأكراد بإسرائيل إلى جانب الولايات

---

[1] –السعيد نعمة: النظم السياسية في الشرق الأوسط، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، بغداد، العراق، 1996، ص 18.

[2] – محمد مصطفى شحاتة: مقال الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد107، 1993، ص 56.

[3] –محمد نصر مهنا: الإدارة العامة الحوثية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998، ص 228.

المتحدة الأمريكية، ورغم ذلك فقد انتهت هذه المرحلة بلجوء البرزاني إلى الولايات المتحدة الأمريكية وانهيار تام للحركة الكردية.

لقد عرف العام 1979 وصول الرئيس صدام حسين للحكم في العراق وبدأ يعطي اهتماما خاصا للمنطقة الكردية، والتي قام بزيارتها، ولكن بعد اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، عاد الحزب الديمقراطي الكردستاني إلى العمل المسلح، كما تلقى الأكراد دعما خارجيا وداخليا مكنهم من بعث العمل المسلح من جديد، فقد استغلت إيران المنطقة الكردية وبالتحديد منطقة حاج عمران في ضرب القوات العراقية من طرف العناصر الموالية لإيران، ولتجنب تبعية الأكراد للإيرانيين قامت الحكومة العراقية بانتهاج سياسة لتهدئة الوضع والعمل "على استغلال التنافس بين القوات الكردية إضافة إلى توجهها نحو تركيا لتوقيع اتفاق أمني عام 1984، وذلك بغرض تأمين الحدود الشمالية"[1]، لقد حاول الأكراد استغلال الحرب العراقية الإيرانية في تحقيق أهداف الأكراد ولكنهم فشلوا فشلا ذريعا وكانت حلبجة شاهدا على هزيمة الأكراد والإيرانيين معا، ومدخلا للأمم المتحدة لاستغلال هذه الحادثة كجريمة ضد الإنسانية وما تلاها من قرارات متعلقة بهذا الشأن.

[1] -عيسى حامد محمود: المشكلة الكردية في الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص، 225.

المطلب الرابع: ما بعد حرب الخليج الثانية إلى استفتاء الأكراد على الاستقلال

لقد كان القرار الدولي رقم 662 المؤرخ في 6 أوت 1990، والذي سمح بالعدوان عليه في 17جانفي 1990، ولهذه التطورات الأثر البالغ على إضعاف الدولة العراقية مما استغله الأكراد وأعلنوا عصيانهم الدولة، وقد شهدت كل من "السليمانية ودهوك وأربيل وكركوك معارك طاحنة بين القوات الكردية والحكومية وقد تمكنوا من حرق كل المؤسسات الحكومية والمستشفيات وقتلوا الكثير من أبناء الشعب العراقي"[1]، كما استغلت الولايات المتحدة القرار 688 في العام 1991، وقامت بتشكيل وحدات أمريكية وبريطانية وفرنسية بحجة توفير الحماية للأكراد، وبالرغم من ذلك أصدرت السلطة العراقية قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان والذي رفضه الأكراد على أساس عرقي "إن السبب الحقيقي للرفض الكردي يتمثل بمعارضة الولايات المتحدة الأمريكية له حيث قامت بتحضير الحزبين الكرديين من توقيع الاتفاق"[2].

في العام 1992 أجريت الانتخابات التشريعية في كردستان وأعلن على إثرها زوال اتفاقية الحكم الذاتي التي وقعوها مع صدام حسين لتعرف الفترة ما بين 1992 إلى غاية 1997 اقتتالا بين الحزبين الكرديين، ما أدى إلى ألاف القتلى وإلى تحديد نفوذ كل حزب، فالاتحاد الوطني الكردستاني سيطر على السليمانية، بينما أربيل ودهوك فقد كانت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلا أن توصل مسعود البرزاني وجلال الطالباني إلى اتفاق مصالحة وسلام، وقد تضمن النقاط الآتية: إدانة الاقتتال في كردستان وإقامة حكومة موحدة، واسترجاع الإيرادات الجمركية إلى جانب توحيد الإدارتين مع بعضهم وإجراء انتخابات جديدة"[3]، وإبان الغزو الأمريكي للعراق في 2003 قام الأكراد بدعم القوات الأمريكية في مدينة الموصل ووفروا الدعم اللوجستيكي للقوات الأمريكية.

بعد إسقاط نظام صدام حسين تولى جلال الطالباني رئاسة الجمهورية، كما نال هوشيبار زيباري حقيبة وزارة الخارجية وأصبح للكرد برلمان يمثلهم إلى جانب برلمان الدولة الاتحادية، ولم تعرف الفترة ما بين 2003 إلى غاية دخول داعش الساحة العراقية أي حراك مسلح بيد أن الأطماع الكردية في مدينة السليمانية والمدن المتنازع عليها أدى بالسلطة الاتحادية إلى دخول مدينة السليمانية والسيطرة عليها، ومن جهة الأكراد قاموا بتنظيم استفتاء على الاستقلال في نوفمبر

---

(1) –أحمد ناجي قمح: أكراد العراق، والواقع والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد، 126، 1996، ص، 138.

(2) –عمرو سعداوي: الصراعات الكردية الكردية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد135، 1999، ص، 110.

(3) –محمد الهادي أبو زيد: الشيعة والسنة في العالم، مرجع سابق، ص، 185.

2017 مخالفين الدستور العراقي وقوانين الدولة الاتحادية، وبالرغم من كونه غير ملزم إلا أن أثاره سوف تظهر للعيان في المستقبل القريب.

المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تأجيج المسألة الكردية

المطلب الأول: الدور الأمريكي

بدأت الولايات المتحدة تبدي اهتمامها بالمنطقة بعد الحرب العالمية الثانية وتراجع القوة البريطانية من جهة، وصعود الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى، وعليه دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في علاقات مميزة مع العراق، ووصل الحد إلى غاية قطع العلاقات مع الاتحاد السوفياتي عام1955، وذلك من خلال اتهامه بتقديم مساعدة لقادة الأكراد، وبالرغم من سقوط النظام الملكي عام 1958 إلا أن ذلك لم ينعكس على العلاقات الأمريكية العراقية، وخير دليل على ذلك امتناعها عن تقديم المساعدات للأكراد عام 1961، "أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تغير من سياستها باتجاه دعم الحركة الكردية لا سيما بعد أن أبدى قادة الحركة استعدادهم لتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية"[1].

مع نهاية الستينيات يتبلور فكر جديد في الولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في الانتقال[2] من مساعدة الحكومة العراقية إلى مساعدة الأكراد "فمدت الحركة الكردية بزعامة مصطفى البرزاني المال والسلاح بشكل سري، كما نسقت مع حكومة الشاه من أجل مساندة المسلحين الأكراد في قتالهم ضد الحكومة المركزية في العراق"، ومن بين الأسباب التي أدت إلى تغير التوجه الأمريكي توقيع معاهدة الصداقة العراقية السوفياتي عام 1972 وقيام العراق بتأميم شركات البترول التي امتلكتها الشركات الرأسمالية الغربية لفترة طويلة.

شجع الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب الأكراد لتمرد على نظام صدام حسين والذي كانت نتيجته تدمير وقمع الآلاف من الأكراد ولولا التدخل المباشر للقوات الأمريكية، والبريطانية، والفرنسية؛ "لما استطاعت القيادة الكردية من استعادة وضعها في المنطقة واسترجاع سيطرتها على كافة مناطق كردستان مما دفع إلى قيام واقع شبه انفصالي للمرة الأولى في تاريخ المسألة الكردية" [3].

---

[1]–محمد دهام العزاوي: مرجع سابق، ص، 258.

[2] – أسامة مخيمر: علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد، 135، 1999، ص، 143.

[3] – محمد دهام العزاوي، مرجع سابق، ص، 265.

من خلال دراسة وتحليل العلاقات الأمريكية الكردية نلاحظ أن لكل طرف حساباته فالأكراد روادهم حلم إقامة دولة كردستان في شمال العراق ورأوا في الولايات المتحدة الأمريكية خير حليف في بلوغ هدفهم، والولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الورقة الكردية في اجتياح العراق في 1991، وعقب توقف الحرب ضد العراق؛ "زاد الضغط السياسي الأمريكي تجاه العراق وهو ما أثمر قرار مجلس الأمن الدولي رقم 688 في أفريل 1991، والذي دعا إلى احترام حقوق الإنسان للأكراد وغيرهم من العراقيين"[1]، ومنذ ذلك التاريخ اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة أنجليك التركية كقاعدة عسكرية قريبة من العراق.

لقد انتقل التحالف الأمريكي الكردي إلى أرقى مراحله بعد الاجتياح الأمريكي للعراق عام 2003، وهو ما مكن الأكراد من تمكينهم من مجموعة من الحقوق السياسية والاقتصادية وحكما شبه فيدرالي يمكنهم من الاستقلال ولو نسبيا عن السلطات الاتحادية في بغداد.

إن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال مخططها للشرق الأوسط الجديد جعلت من كردستان العراق نقطة بداية لقيام دولة كردية في المنطقة، ورغم تأخر ميلاد هذه الدولة بفعل العوامل الداخلية والخارجية إلا أن المستقبل مفتوح على كافة الاحتمالات.

المطلب الثاني: الدور الصهيوني

لقد تجلى الاهتمام الصهيوني بالمسألة الكردية منذ بدايتها إلى اليوم وذلك من خلال إثارة التصادم بين الأكراد والحكومة المركزية ودعمهم في التمرد، وهذا كجزء من مخطط التفتيت الذي ارتكزت عليه الإستراتجية الصهيونية في العالم العربي، وتحجيم قدراته على مواجهة الكيان الصهيوني إن الدعم الصهيوني للحركة الكردية بدأ "قبل إنشاء دولة الكيان الصهيوني حيث كان للوكالة اليهودية مندوب في بغداد تخفى كصحفي وهو روفين شيلوا، وقد غاص بجبال كردستان وطور الصِّلات مع بعض أكراد العراق عام 1931"[2]، لقد قدم الكيان الصهيوني الدعم المادي والمعنوي للأكراد في عملياتها المسلحة ضد الحكومة العراقية عام 1961"، إذ درب خبراء عسكريون إسرائيليون المقاتلين الأكراد التابعين للحزب الديمقراطي الكردستاني، وذلك كوسيلة للحد من التهديد العسكري العراقي المحتمل للدولة

---

(1) –محمد دهام العزاوي: مرجع سابق، ص، 265.

(2) –وليد عبد الناصر: الأكراد وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد، 135، 1999، ص، 131.

اليهودية، وأيضا كوسيلة لمساعدة يهود العراق على الفرار إلى إسرائيل وقد أطلق على عملية التدريب هذه إسم مارفاد"[1].

تولى مهمة دعم ضباط ومسبلون صهاينة عدة ومنهم مارخاي، وقد أخذت الاتصالات في بدايتها طابعا سياسيا في جنيف عام 1963 "التقى شمعون بيريز– وهو نائب وزير الدفاع الصهيوني– بعدد من قادة التمرد الكردي الذين أعلنوا عن رغبتهم في الاستعانة بالكيان الصهيوني في العمليات العسكرية التي يقومون بها ضد الحكومة المركزية في بغداد"[2].

في العام 1966 قام كل من وزير الخارجية ورئيس الحكومة الصهيوني بزيارة سرية لطهران قرر الكيان الصهيوني التوجه إلى كردستان ومقابلة البرزاني، وفي تلك الزيارة تم تدشين مستشفى ميداني كهدية من الكيان الصهيوني.

قدم الكيان الصهيوني كميات كبيرة من الأموال والأسلحة الخفيفة والمتطورة المضادة للدبابات والطائرات فضلا عن توفير المدربين لتدريب المتمردين الأكراد على هذه الأسلحة "لأمر الذي استلزم فتح دورات تدريبية لهؤلاء في الكيان الصهيوني وإيران وحتى في منطقة كردستان العراقية"[3]، بل وصل الأمر حد إشراف وإدارة ضباط صهاينة لبعض المعارك التي شنت ضد الجيش العراقي، إن جهاز المخابرات الكردي (البرستن) تأسس على يد ضباط صهاينة وكمحصلة فإن نجاح التمرد الكردي في تلك الفترة كان بدعم كبير من الكيان الصهيوني.

لقد ظل التعاون الكردي الصهيوني مستمرا في الثمانيات والتسعينات، وكانت ذروته في حرب 1990 حيث "بدأ تدفق الأسلحة على الفصائل الكردية عبر الأراضي التركية ومن بينها المدفعية وصواريخ ستنجر وكان نصيب الكيان الصهيوني في ذلك الدعم كبير جدا"[4]، ومع بداية الألفية الجديدة يعتبر الكيان الصهيوني هو الحليف الاستراتيجي للأكراد، فقد وجدوا فيه ما لم يجدوا في الولايات المتحدة الأمريكية أما من الجانب الصهيوني فالأكراد يقدمون أكبر خدمة للمصالح الصهيونية بإزالة أنظمة قومية كالنظام العراقي الذي كان يعتبر في وقت من الأوقات أكبر مهدد لاستراتيجية ووجود هذا الكيان في المنطقة.

---

(1) –المرجع نفسه، ص، 132.

(2) – محمد دهام العزاوي: مرجع سابق، 242.

(3) – المرجع نفسه ، ص، 243.

(4) – دهام العزاوي: مرجع سابق ، ص، 244.

المطلب الثالث: الدور التركي

شكلت المسألة الكردية هاجسا أمنيا واجتماعيا وسياسيا لدى الأتراك منذ بداية تكوين الدولة التركية المعاصرة على يد مصطفى كمال أتاتورك، في بداية العشرينيات من هذا القرن، حينما تم اتخاذ العديد من الإجراءات ضد الشعب الكردي خاصة وأن تركيا بها حزب العمال الكردستاني، وهو ما أدى إلى قيام تعاون بين الدولة التركية والعراقية وتجلى ذلك التعاون" برفض هيئة الخبراء الأتراك فحص اللاجئين الكرد في تركيا بعد أحداث الحليجة"[1]، ومع غزو العراق عام 1991 ظهرت معالم سياسة تركية جديدة اتجاه أكراد العراق بدأت تركيا تلعب دور واضح في التحريض والدعم المعنوي والسياسي لتحرك الكردي في شمال العراق عقب توقف العمليات العسكرية في الخليج العربي، فتبنت الاقتراح الأمريكي بإقامة مناطق آمنة لحماية الأكراد، وحاولت تركيا فيما بعد التعامل مع الواقع الكردي بما يمنح "تركيا المواقع لممارسة تأثير على الأكراد حتى لا يشكل هذا الإجراء نموذجا يحتذ به لدى أكراد تركيا"[2].

ورغم إعلان الأتراك بأن بلادهم مع وحدة العراق وسلامته الإقليمية إلا أن القوات التركية ساهمت في العدوان الأمريكي على العراق عام 1991، إلى جانب "قصفها لقواعد حزب العمال الكردستاني المتمركزة في مدينة زاخو بشمال العراق وذلك في الفترة من مارس حتى ماي 1995"[3].

القراءة المتمعنة في الدور التركي في المنطقة تكشف أن تركيا حاولت تعزيز العلاقات مع الفصائل الكردية المسلحة في شمال العراق بهدف إبقاء الباب مفتوح أمام تدخلاتها المستمرة، إلى جانب كون تركيا شريك استراتيجي للكيان الصهيوني في مشاريعه للمنطقة.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا ومحاولة طيب رجب أردوغان إعادة الدولة التركية إلى سابق أمجادها أو على الأقل الوصول بها إلى قوة إقليمية وازنة، وجد في الظاهرة الداعيشية ملاذا في إعادة الدخول إلى المنطقة، بزعم حماية الحدود الإقليمية لتركيا، وهو ما يفسر دخول القوات التركية التراب العراقي رغم التظلم الذي تقدمت به العراق إلى مجلس الأمن كون هذا التدخل اختراق لسيادة العراقية، وقد أستغله الأكراد في محاولة السيطرة على مناطق جديدة خارج أربيل.

---

(1) – محمد دهام العزاوي: مرجع سابق ، ص، 234.

(2) – عبد الناصر وليد: مرجع سابق، ص، 51.

(3) –المرجع نفسه، ص، 55.

إن الدارس لعلاقة تركيا بأكراد العراق يلاحظ بأنها استهدفت في العام 2017 الأكراد المتواجدين في سوريا، بل كادت تدخل في نزاع مع الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لا تشتكي أبدا من طموحات أكراد العراق في التوسع.

المطلب الرابع: الدور الإيراني

لقد كانت إيران أول من احتضن المسألة الكردية العراقية، حيث جعلت من أراضيها ممرا لكل المساعدات، ووفود المخابرات الغربية والصهيونية المتوجهة إلى الحركة الكردية المسلحة، حيث كانت طهران بمثابة الوسيط بين الكيان الصهيوني والحركة الكردية المسلحة "شكلت إيران في عهد الشاه أحد أضلاع المثلث الإيراني الصهيوني الأمريكي الذي تولى رعاية الحركة الكردية المسلحة، وأمدها بعوامل الديمومة والاستقرار عن طريق المساعدات العسكرية والمالية التي كانت تقدم للحركة طيلة قيامها بهدف الاستمرار في إنهاك العراق وزعزعة استقراره الداخلي، وبالتالي صده عن الانشغال بالقضايا ذات الاهتمام العربي المشترك"[1]، وبالرغم من سقوط نظام الشاه في إيران عام 1979 إلا أن السياسة الإيرانية لم تتغير فمنحت الكرد الأراضي الإيرانية كمنطلق لتنفيذ هجماتهم ضد العراق بالرغم من اتفاقية الجزائر، ولقد استغلت إيران حرب 1991، في المزيد من الدعم للأكراد العراقيين، والهدف إضعاف النظام العراقي المرتهل أساسا بفعل الحرب" ويبقى باب التدخل الإيراني لإثارة هذه المسألة قائما إلى أجل غير مسمى مما يشكل تهديدا مفتوحا وواضح المعالم للأمن الوطني العراقي، ومن ثمة الأمن القومي العربي"[2].

لقد ظهر للعيان التحالف الكردي الشيعي ضد الوحدة العراقية مباشرة بعد الغزو الأمريكي للعراق، وذلك من خلال اقتسام السلطة والنفوذ بين الطرفين، ونتج عن ذلك إهمال لحقوق جزء كبير من المجتمع العراقي المتمثل في السنة العراقيين، فلقد وصلت المناطق الخاضعة للسيطرة الكردية إلى استغلال الموارد العراقية في تطوير الإقليم اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، وسيطرة المكون الشيعي على الساحة السياسية العراقية منذ 2003 إلى يوما هذا ولا يبدوا أن الانتخابات البرلمانية العراقية المقررة في شهر أفريل من العام 2018 ستأتي بالجديد بعيدا عن المحاصصة أو الطائفية.

---

[1] – دهام محمد العزاوي: مرجع سابق، ص، 230.

[2] – عبد الناصر وليد: مرجع ساق، ص، 58.

خاتمة

خلصت الدراسة إلى أن الوطن العربي يواجه مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهدد وجوده، فمن الناحية الداخلية فإن واقع الأقليات وحقوق الإنسان، كواقع المجتمع العربي بصفة عامة جد هش ضف إلى ذلك التحديات التي تفرضها القوى الإقليمية والعالمية من جهة أخرى، من خلال استثمار هذه القوى الواقع الذي تعيشه الأقليات وحقوق الإنسان ، وبالتالي الاستثمار في هذه الأقليات لمحاولة تمزيق الوطن العربي وإعادة تجزئته من جديد، وهو ما يؤكد الفرضية التي اعتمدناها في البداية.

فيما يتعلق بالعراق والذي دفع ثمن الصراع العربي الصهيوني، والمد الشيعي إلى جانب الطموحات التركية في المنطقة، كل هذا أدى إلى عدم استقراره بالإضافة إلى التحديات الداخلية التي شهدت تحولات وحركات احتجاجية وحتى مسلحة أثرت على مستقبل العراق ومستقبل الوطن العربي عامة.

وفي ظل الظروف الإقليمية والدولية وحالة عدم الاستقرار العالمي والتفكك المجتمعي الداخلي والإحباط السياسي للنخب كحال المجتمعات العربية، وفشل المؤسسات والأنظمة السياسية في تأدية دورها المناط بها وهو حفظ الأمن والسلم لشعوبها وانعدام هيبة الدولة وتفكك دول عربية كليبيا، والسودان بالإضافة إلى عدم تنظيم العلاقة بين الفرد والدولة، وانعدام ثقافة حقوق الإنسان تطبيقا وممارسة والاستبداد والفساد الذي عم الوطن العربي إلا جانب الصراع الطائفي كما يحدث في اليمن وقمع الثقافات واللغات للأقليات في الوطن العربي وعدم تطويرها، مما يفرض إصلاح شامل وخطوط تتعلق بانتقال دول الوطن العربي من دول مصادرة للحريات إلى دول ديمقراطية تقوم على حكومات برلمانية منتخبة شعبيا تكون المعبر عن طموحات مجتمعاتها في مجال حقوق الإنسان وصون حقوق الأقليات، وإن أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها هي كالآتي:

أ-يواجه الوطن العربي مخططات تقسيم منذ نشأته إلى اليوم.

ب-تواجه الدول المنطوية تحت لواء الوطن العربي تحديات سياسية واقتصادية وثقافية أثرت على استقرارها على جميع المجالات والأصعدة.

ج-لم تنجح الأنظمة السياسية الحاكمة في تلبية تطلعات الأقليات أو احتوائها بينما حقوق الإنسان في الوطن العربي بقيت مجرد مفهوم بعيد عن الممارسة والتطبيق

د-إن الأقليات تتأثر بمدى استجابة أنظمة الحكم لمطالبها فتجنح إلى السلم مثلما حدث في العراق عند تولي صدام حسين الحكم أول مرة، وتتحول إلى النقيض كلما جوبهت أهدافها ومطالبها بالرفض خصوصا إذا اقترن هذا الأمر بدعم خارجي وهو الحال في العراق بعد الدعم الأمريكي الصهيوني للأكراد عام 1991، وهذا ما يؤكد الفرضية الأساسية التي انطلقنا منها.

ه- إن المشاكل التي يعانيها الوطن العربي من فقر وبطالة انعكست على منظومة القيم والشعور المجتمعي المولد لمفهوم الولاء للدولة.

و- إن ظاهرة الفساد المتفشية في أنظمة الحكم العربي ساهمت في توسيع الهوة بين نظام الحكم والمجتمع مما أدى إلى هجرة كبيرة للأدمغة وهجرة أخرى بحثا عن مكان أخر للعيش

ز- لم تنجح أنظمة الحكم في الوطن العربي في أن تكون في مستوى التحديات الكونية التي تستهدف وجود الوطن العربي وتحولت الغالبية منها إما متبنين للطرح الغربي وإما محاولين الحفاظ على الوضع القائم دون الاهتمام بما يسمى البعد القومي العربي.

ك- بالرغم من وضوح الاستراتيجية الأمريكية، والتركية، والصهيونية المبنية على المصالح حيث لا صديق دائم ولا عدو دائم بل المصالح هي الدائمة إلا أن أنظمة الحكم العربية لا تفهم أو لا تريد أن تفهم هذه المعادلة والذي يهمها فقط البقاء في الحكم وينطبق على حكامنا ما كان يقول العرب قديما على الملوك والأمراء يا حبذا الإمارة ولو على الحجارة.

إن أهم التوصيات التي توصلنا إليها من خلال عملنا هي كالآتي:

أ- سن دساتير وتشريعات تكفل حقوق الأقليات وحقوق الإنسان وفقا لمبدأ المساواة بين جميع أفراد الدولة أمام القانون.

ب-السماح بتشكل المعارضة السياسية الفعالة، فليست كل معارضة تنتقد الأنظمة السياسية في الوطن العربي هي عميلة بالضرورة.

ج-إن الحكم الذاتي للأقليات يهدد وحدة الدول، فهو يمهد للانفصال وعليه وجب توفير البيئة الداخلية المناسبة لتحقيق أهداف الأقليات في الوطن العربي لذا نقترح دسترتها كلغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وحماية الهويات وترقية ثقافاتها وعدم العمل على محاولة إصهارها في هوية واحدة.

د- لا يمكن بأي حال من الأحوال إنكار الجانب الهوياتي للأقليات في الوطن العربي فالمستعمر أهمل مسألة الأقليات في ترسيم الحدود، وجعل منها شوكة في حلق الوطن العربي لذا وجب على مراكز الدراسات في الوطن العربي العمل على كيفية صياغة برامج كفيلة بحل هذه المسألة.

ه- عدم تكرار أخطاء الماضي والتعلم منها في المستقبل وإدراك أن التفريط في شبر واحد من تراب الوطن العربي قد يعني فقد دولة بأكملها فمن يتنازل مرة لا بدا انه سيتنازل آلاف المرات.

و- تفعيل السوق العربية المشتركة وإلغاء التعريفات الجمركية، وتشجيع التجارة البينية والاستثمار في الوطن العربي خاصة في الميدان الزراعي، فالسودان وحده بإمكانه أن يكون سلة الغذاء في الوطن العربي.

ز-بالعودة إلى تاريخ الحضارة الإسلامية ندرك أن بدايات النهضة العربية الإسلامية التي بزغ وأشرق نورها من مدن البصرة، بغداد كان عنوانها الأساسي النزعة الإنسانية، ومنه نرى من الضروري أن تعمل الحكومات على الإيمان أولا والاستثمار تاليا في الإنسان باعتباره المقوم الأول للتنمية المستدامة، والتي تنعكس على السلم والأمن المجتمعي والذي يؤدي فيما بعد الركيزة الأساسية لإعادة صياغة مفهوم الوطن العربي والانتقال به من بعد سياسي إلى بعد مجتمعي ثقافي واقعي مبني على إيديولوجية اجتماعية وحضارية واضحة المعالم تمكنه من قابلية العيش وسط التحديات الحضارية الراهنة.

ملاحق البحث

ببليوغرافيا البحث

قائمة المصادر باللغة العربية:

(1) القرآن الكريم: لا هو بشعر، ولا هو بنثر، ولكن كلام الله أوحاه على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم.

(2) ظاهر الزاوي الطرابلسي: ترتيب القاموس المحيط، ج3، القاهرة، مصر، مطبعة الاستقامة، 1959.

(3) ظاهر حسين: معجم المصطلحات السياسية والدولية،، بيروت، لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع 2011.

قائمة المراجع باللغة العربية:

(1) إبراهيم أحمد خليفة: حقوق الإنسان أنواعها وطرق حمايتها في القوانين المحلية والدولية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2008.

(2) إبراهيم محمد الحمادي، أحمد محمد الشعبان: جغرافية الوطن العربي، ط1، الرياض، السعودية، 2008.

(3) أحمد عبد الحميد الدسوقي: الحماية الموضوعية والإجرائية لحقوق الإنسان، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، مصر، 2008.

(4) إسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات، ط4، الكويت، منشورات ذات السلاسل، 1985.

(5) الطاهر بن خرف الله: مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، دار الدراسات للنشر والتوزيع، ط1، ج1، الجزائر، 2007.

(6) بدر الدين محمد الشبل: الحماية الجنائية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

(7) بيار ماري دووي: ترجمة، محمد عرب صاصيلة، سليم حداد، القانون الدولي العام، دار مجد، المؤسسة الجامعية للدراسات، عمان، الأردن، ط1، 2008.

(8) جوزيف يعقوب، حسين عمر: ما بعد الأقليات بديل عن تكاثر الدول، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2004.

(9) هاني سليمان الصعيمات: حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، د.ط، عمان، الأردن.

(10) وهبان أحمد: الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، الإسكندرية، مصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.

(11) زياد الصمادي: حل النزاعات، جامعة السلام، عمان، الأردن، 2010.

(12) زياد رضوان: الإسلاميون وحقوق الإنسان، إشكالية الخصوصية والعالمية، سلسلة كتب المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2005.

(13) حسان بن نوى: تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2015..

(14) حسام الدين علي مجيد: إشكالية التعددية الثقافية في الفكر السياسي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية المعاصرة، بيروت، لبنان، 2010.

(15) حسن مصطفى الحري: النظم السياسية، مكتبة كلية الحقوق، ط1، سور،، دمشق، سوريا، 2010.

(16) حسين قادري: النزعات الدولية: دراسة وتحليل، باتنة، الجزائر، منشورات خير الجليس، 2007.

(17) حيدر إبراهيم، وميلاد حنا: أزمة الأقليات في الوطن العربي، ط1، دمشق، سوريا، دار الفكر، 2002.

(18) يحياوي نورة بوعلي: حماية حقوق الإنسان في القانون الدولي والقانون الداخلي، دار هومة، الجزائر، 2006.

(19) كلود يوزنغي: الحماية الدولية لحقوق الإنسان، دط، مكتبة لبنان، بيروت، لبنان، 2006.

(20) كيلاني عبد الوهاب: الموسوعة السياسية، ط3، ج1، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

(21) محمد فائق: الثقافة والمثقفون وحقوق الإنسان، إشكالية الترابط والتداخل في الفكر العربي، ثقافة حقوق الإنسان وقائع خمسة ملتقيات فكرية للمنظمة العربية لحقوق الإنسان في لندن، البرنامج العربي، القاهرة، مصر، 2001.

(22) محمد نصر مهنا: الإدارة العامة الحوثية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1998.

(23) محمد يونس الصائغ، سيادة الدولة في ظل حكومة عالمية، مجلة الرافدين للحقوق، بغداد، العراق، العدد55، 2010.

(24) محمود إسماعيل عمار: حقوق الإنسان بين التطبيق والضياع، دار مجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

(25) محمود الدرة: القضية الكردية، طالع الطليعة، دط، بيروت، لبنان، 1966.

(26) محمود شاكر: إسماعيل ياغي، تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر، دار المريخ، ط1، الرياض، السعودية، 2007.

(27) محمود محمد السرياني، الحدود الدولية في الوطن العربي، مركز الدراسات البحوث، الرياض، السعودية 2001.

(28) مصطفى حسن: البرازيون، دط، مطبعة بغداد، بغداد، العراق، 1995 مصطفى حسن، البرازيون، دط، مطبعة بغداد، بغداد، العراق، 1995.

(29) مقلد إسماعيل صبري: العلاقات السياسية الدولية، القاهرة، مصر، المكتبة الأكاديمية، 1991.

(30) ناصيف يوسف حتي: النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1985.

(31) نيفين مسعد: الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، مكتبة النهضة، القاهرة، مصر، 1988.

(32) نيكفستين باسيلي: الكرد دراسة سوسيولوجية تاريخية، دار الشافعي، بيروت، لبنان، 2001.

(33) ستيفن سميث، وجون بيلس: عولمة السياسة العالمية، تر، مركز الخليج للنشر والأبحاث بدبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004

(34) سعيد لطيفان: القضية الكردية وموقف العرب والإيرانيون منها، مركز الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1996.

(35) سعيد نعمة: النظم السياسية في الشرق الأوسط، شركة الطبع والنشر الأهلية، ط1، بغداد، العراق، 1996.

(36) سلمان الظفيري: التركيبة السكانية للمجتمع العراقي، دار الحكمة، لندنا، بريطانيا، 2004.

(37) سمير التنير: الفقر والفساد في العالم العربي، دار الساقي، ط1، بيروت، لبنان، 2009.

(38) سيد محمد جبر: المركز الدولي للأقليات في القانون الدولي العام مع المقارنة بالشريعة الإسلامية، الإسكندرية، القاهرة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 1990

(39) عبد الحليم بن مشري: الحماية الجنائية لحقوق الإنسان في ظل العولمة، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، دط، 2010.

(40) عبد الرحمن حميدة: جغرافية الوطن العربي، دار الفكر، ط1، دمشق، سوريا، 1997.

(41) عبد العزيز طريح: الجغرافيا المناخية والنباتية، ط1، دار المعرفة الجامعية، الرياض، السعودية، 2000.

(42) عبد الكريم عوض خليفة: القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الجامعة الجديدة للنشر، عمان، الأردن، د.ط، 2009.

(43) عبد الناصر جندلي: التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2007.

(44) عبد الوهاب الكيالي: موسوعة السياسة، ج2، ط3، بيروت، لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

(45) عروبة جبار الخرجي: القانون الدولي لحقوق الإنسان، دار الثقافة للنشر ولتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2010.

(46) عصام برزخي: مبادئ وأحكام القانون الإداري، جامعة بغداد، كلية القانون، 1993.

(47) عصام عبد الفتاح: القانون الدولي الإنساني مصادره، مبادئه، وأهم قواعده، دار الجامعة الجديدة، دط، الإسكندرية، مصر، 2008.

(48) علام وائل أحمد: حماية حقوق لأقليات في القانون الدول العام، القاهرة، مصر، دار النهضة العربية، 1994.

(49) علي الدين هلال، جميل مطر: النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط7، بيروت، لبنان.

(50) عمر صدوق: محاضرات في القانون الدولي العام، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر2003.

(51) عميمر نعيمة: الوافي في حقوق الإنسان، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، 2010.

(52) عيسى علي إبراهيم: مشكلات سياسية واقتصادية، رؤيا جغرافيا معاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2002.

(53) صامويل هينغتينتون: صدام الحضارات وإعادة صنع النظام العالمي، تر، مالك عبيد، ومحمود محمد خلفى: دار الجمهرية للنشر والتوزيع، طرابلس، ليبيا، 1999.

(54) صلاح الدين الشامي: دراسة في الجغرافيا السياسية، القاهرة، مصر، منشأة المعارف، 2001.

(55) رمزي سلامة: مشكلة المياه في الوطن العربي احتمالات الصراع والتسوية، دار النشر والطباعة، ط1، القاهرة، مصر، 2013.

(56) شطاب كمال: حقوق الإنسان في الجزائر بين الحقيقة الدستورية والواقع المفقود، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

(57) تيد روبرت: ترجمة،جار، الأقليات في خطر، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر، 1994.

قائمة المراجع باللغات الأجنبية:

(1)Barbara Delcourt: théories de la Securities, (poli401-4 2eme cycle en science politiques, relations- internationaux ;2007 .

(2)Betray Broyt: Philip Thomas, Démocratique Dialogue, Stockholm, (Sweden) International IDEA.

(3)Cite Dans: Guy Hermit et des autres ;Dictionnaires de la science politique Paris ,Armand colin,1981.

(4)Donald Horo witz :structure and strategy in Ethnic conflict, Washington (USA), the world Bank, 1998.

(5) *GRA WITZ Madeline lexique Des science sociales 7eme Edition ,DALLOZ ,Paris, 2000.*

(6) *Kettani Mohammad Ali: the problems of Muslim minorities and their solutions, in Muslim communities in non-Muslim Islamic council of Europe, London,1980.*

(7) *Martin Griffiths et all Fifty key thinkers in international Relations 2,(USA and Canada. Rout ledge, 2009.*

(8) *Michael Smith and others ,perspectives on world politics, London ,the open university croon Helm,1981.*

(9) *WAGLEY: SHARLIS, MINORITIES IN THE NEW WORLD ; Colombia UNIVERSITY ;BERSS ;New york ;1985.*

- الرسائل والمذكرات

(1)علي جواد: الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق2004.

(2)سليم قسوم: الاتجاهات الجديدة في الدراسة الأمنية، دراسة في تطور منظور الأمن عبر منظار العلاقات الدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.

(3)سليمان عمر: الأزمة السودانية 1983-2005، بين تفاعل العوامل الداخلية وتدخل المؤثرات الخارجية: مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام-2005- 2006.

(4)فورار ألعيدي جمال: مشكلة حماية الأقليات في ضوءا القانون الدولي، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001..

(5)رابح مرابط، آثر المجموعة العرقية على استقرار الدول: دراسة خاصة عن نيجيريا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسي، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.

قائمة المجلات والدوريات:

(1) أحمد عباس عبد البديع: الأقليات القومية وأزمة السلام العالمي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، مركز الدراسات الاستراتيجية، الأهرام، العدد، 14، 1993.
(2) أحمد ناجي قمح: أكراد العراق، والواقع والمستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد، 126، 1996.
(3) أسامة مخيمر: علاقة الأكراد بالولايات المتحدة الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد، 135، 1999 أحمد عباس، عبد البديع، الأقليات القمية وأزمة السلام العالمي، مجلة السياسة الدولية، عدد144، 1993.
(4) برقوق سالم: برقوق أمحند، الأقليات في القانون الدولي، حالة الأقليات الإسلامية، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية، العدد 02، 2002.
(5) برهان غليون: الديمقراطية وحقوق الإنسان مشاكل الانتقال وصعوبة المشاركة، المركز العربي لدراسات، العدد135، السنة13، ماي، 1990.
وليد عبد الناصر، الأكراد وإسرائيل، مجلة السياسة الدولية، العدد، 135، 1999.
(6) وليد فؤاد المحاميد: أثر الحماية الدولية لحقوق الإنسان على سيادة الدول، مجلة في القانون والعلوم السياسية، م3، العدد4، عمان، الأردن، 2011
(7) حوامد غالب: السيادة وإشكالاتها في القانون الدولي العام، مجلة القانون، العدد14، 2008
(8) ماجد عمران: سيادة الدولة في ظل الحماية الدولية لحقوق الإنسان، مجلة جامعة العلوم الاقتصادية والقانونية، م27، العدد3، دمشق، سوريا، 2011.
(9) محمد مصطفى شحاتة: مقال الحركة الكردية في العراق وتركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد107، 1993.
(10) عماد جاد: المتغيرات السكانية والصراعات السياسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مصر، مركز الدراسات الإستراتيجية، الأهرام، العدد119، جانفي1995.
(11) عمرو سعداوي: الصراعات الكردية الكردية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد135، 1999.
(12) تقرير المنظمة العربية لتنمية الزراعية: الإحصاء السنوي، مجلد 33، 2013.
(13) صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي الخاص بالوطن العربي، 2012.

مواقع الإنترنيت

(14) نازك هلال: التنوع الإثني في السودان، تم تصفح الموقع يوم 14 فيفري 2018(www tanweer: //http.articl/smart/moidules/arabic\sd)
(15) عادل زقاع: تدخل الطرف الثالث في النزاعات الدولية، فحص افتراضات وإسهامات المداخل النظرية المنتمية لنمط التحليل العقلاني والمؤسسات والبنائي، (htt\\:www.geocitis :com ./adelzeggagh/intervention.html تم تصفح الموقع يوم 2018_01_06.

(16) –عبد الوهاب المسيري: مقال الشرق الأوسط الجديد في التصور الأمريكي الصهيوني، يوم 2نوفمبر 2006، تم تصفحه يوم 13فيفري 2018 http.www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/6deae7db-1c2cd)

(17) صلاح عبد العاطي: مجلة الحوار المتمدن، العدد1590،تم تصفح التاريخ في:16فيفري2018 (http://www.m.ahewar.org/s.asp؟a

فهرس المحتوى:

المقدمة.....أ	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لمفهوم الأقليات وحقوق الإنسان.....	14
المبحث الأول: مفهوم الأقليات وعلاقته بالمفاهيم ذات الصلة.....	15
المطلب الأول: تعريف الأقليات وتصنيفاتها..... ...	15
المطلب الثاني: دلالات القومية والأمة وارتباطها بالأقليات..... .	20
المطلب الثالث: علاقة الأقليات بالهوية.....	22
المطلب الرابع: أهداف الأقليات وآليات تجسيدها	23
المبحث الثاني: حقوق الإنسان بين عالمية المفهوم وسيادة الدول.....	24
المطلب الأول: حقوق الإنسان التعريف والمصادر	25
المطلب الثاني: الأنواع وآليات حماية حقوق الأقليات	27
المطلب الثالث: الانتقائية والتدخل في الشؤون الداخلية لدول	30
المطلب الرابع: ثقافة حقوق الإنسان في الوطن العربي.....	31
المبحث الثالث: المقاربات النظرية بين التفسير والحل للأقليات وحقوق الإنسان.....	34
المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسرة للنزاع الأقلياتي.....	34
المطلب الثاني: أساليب وطرق إدارة النزاع الإثنو هوياتي.....	37
المطلب الثالث: المقاربات النظرية وسبل حل النزاعات الأقلياتية	39
المطلب الرابع: آليات حل النزاع الإثنيو هوياتي.....	40
الفصل الثاني: دراسة تحليلية للأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي.....	42
المبحث الأول: جيوبولوتكية الوطن العربي.....	43
المطلب الأول: الجغرافيا والخصائص	43
المطلب الثاني: المفهوم السياسي للوطن العربي وعوامل النشأة.....	46
المطلب الثالث: ديمغرافية الوطن العربي.....	47
المطلب الرابع: الواقع السياسي والأمني للوطن العربي.....	49
المبحث الثاني: جيوبولتكية الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي.....	51
المطلب الأول: التوزيع الجيو سياسي للأقليات.....	51
المطلب الثاني: واقع الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي.....	52

المطلب الثالث: تأثير الأقليات في الوطن العربي..... 53
المطلب الرابع: الأقليات وحقوق الإنسان ومخططات التقسيم..... 54
الفصل الثالث: أثر الأقلية الكردية على استقرار الوضع السياسي في العراق..... 56
المبحث الأول: الدولة العراقية والأقليات..... 57
المطلب الأول: في ظل الانتداب البريطاني والعهد الملكي..... 57
المطلب الثاني: العهد الجمهوري وما بعد انقلاب البعثيين..... 58
المطلب الثالث: الديمغرافيا والتعدد في العراق..... 60
المطلب الرابع: الأقليات في العراق وأزمة الهوية..... 61
المبحث الثاني: كرونولوجيا تطور المسألة الكردية في العراق..... 63
المطلب الأول: من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب العالمية الثانية..... 63
المطلب الثاني: مابعد الحرب العالمية الثانية إلى الانقلاب العسكري البعثي... 64
المطلب الثالث: منذ تولي حزب البعث الحكم إلى حرب الخليج الثانية..... 65
المطلب الرابع: ما بعد حرب الخليج الثانية إلى استفتاء الأكراد على الاستقلال..... 67
المبحث الثالث: دور الأطراف الخارجية في تأجيج المسألة الكردية..... 69
المطلب الأول: الدور الأمريكي..... 69
المطلب الثاني: الدور الصهيوني..... 70
المطلب الثالث: الدور التركي 72
المطلب الرابع: الدور الإيراني 73
خاتمة..... 75
ملاحق البحث 78
ببليوغرافيا البحث 80
فهرس المحتوى 87

ملخص الدراسة باللغة العربية:

شكل موضوع الأقليات وحقوق الإنسان في الوطن العربي اهتمام العديد من المفكرين في مجال العلاقات الدولية نظرا لحساسية موضوع الأقليات وحقوق الإنسان وارتباطه باستقرار الدولة ،والاستقرار الإقليمي وحتى الدولي وقد هدفت الدراسة إلى إيضاح العلاقة بين الأقليات وحقوق الإنسان وإبراز مدى تأثيرها على الوطن العربي حيث تم معالجة الإشكالية والتي مفادها الآتي: كيف يمكن للأقليات وحقوق الإنسان أن تؤثر على حالة الاستقرار في الوطن العربي على ضوء أكراد العراق؟.

ومن جملة ما توصلت إليه الدراسة هو أن الأقليات وحقوق الإنسان أثرت سلبا على استقرار دولة العراق ومن ثمة على الوطن العربي إلى جانب وجود أقليات كثيرة منتشرة في الوطن العربي دون مراعاة الحدود الجغرافية للدولة مما يبرهن أنه تحدي مشترك لجميع دول الوطن العربي ،فأكراد العراق لعبوا دورا كبيرا في تحديد الخارطة السياسية في العراق، ومن ثمة و في ظل التحولات الجديدة التي يشهدها العالم، فإن تأثير الأقليات في باقي دول الوطن العربي له نفس الأهمية، وبالتالي الخشية من تكرار سيناريو أكراد العراق في مكان آخر من الوطن العربي في حالة وجود قوة إقليمية أو عالمية تقف وراء مطالبه وأهدافه أي أن الفواعل الخارجية لها تأثير كبير في تحقيق أهداف الأقليات في الوطن العربي .

وفي الأخير استنتجنا بأن الأنظمة السياسية في الوطن العربي لم تستطع التكيف مع مطالب الأقليات ولم تدرك الجغرافيا السياسية التي ورثتها عن الاستعمار بفعل عدم مراعاة الجانب الأقلياتي عند وضع الحدود، وبالتالي ضرورة الوصول إلى تنمية فكرية كفيلة بصنع مقاربة باستطاعتها إدراك الأبعاد الداخلية والخارجية لمسألة الأقليات وحقوق الإنسان لضمان استقرار الوطن العربي.

The Summary of the Study In English

The topic of minorities and human rights in the Arab world, was the concern of many thinkers in the field of international, relations due to the sensitivity of the subject of minorities. and human rights and its relation to the stability of the state, and regional and even international stability. The study aimed to clarify the relationship between minorities and human rights and to highlight their impact on the Arab world, Which is the following: How can minorities and human rights affect the state of stability in the Arab world in light of the Kurds of Iraq? Among the findings of the study is that minorities and human rights have negatively affected the stability of the State of Iraq and hence the Arab world, in addition to the presence of many minorities scattered in the Arab world without taking into account the geographical boundaries of the state, which proves to be a common challenge for all countries of the Arab world. In light of the new transformations taking place in the world, the influence of minorities in the rest of the Arab countries is of the same importance and therefore fear of repeated scenario of the Kurds of Iraq elsewhere in the Arab world in the case of a regional or global power stands Laura Its demands and objectives, that is, external factors have a significant impact on achieving the objectives of minorities in the Arab world. Finally, we concluded that the political systems in the Arab world were unable to adapt to the demands of the minorities and did not realize the political geography they inherited from colonialism because of the lack of consideration of the minority side when setting the borders and therefore the need to reach intellectual development that can create an approach that can realize the internal and external dimensions of minorities and human rights To ensure the stability of the Arab world.